جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالب : باجي عمران محمد

بعنوان :

تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر

(2003 – 2011)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 01/جوان/2015

أمام اللجنة المكونة من السادة

أستاذ: بوزيد السايح.....(أستاذ المحاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة)رئيسا

الدكتور: محمد لحسن علاوي.....(أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفا

أستاذة:صديقي صفية.....(أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

الإهداء

أهدي خلاصة سهري وجهدي طوال سنين دراستي الى من كانت دائما في مقدمة فرحي وحزني
الى من قال فيها الرسول عليه الصلاة و سلام "أمك ثم أمك ثم أمك"
إلى والدتي الحبيبة أدامها الله ذخرا وعطاء لي.
إلى من كان نورا وشمعة يضيء دربي إشراقا بمساندته وتقديمه العون لي وإصراره على إثارة عزيمتي والمضي قدما في بحر العلم والفوز بدرره الثمينة. والدي الغالي حفظه الله ورعاه.
إليكما أهدي هذه المذكرة إهداءا خاصا وأدامكما الله فوق رؤوسنا فرضاكما من رضا الله.
إلى كل من إخوتي الاعزاء ،زكرياء، محسن ، بن يوسف، والكتكوت الصغير أماني
إلى كل عائلة باجي عمران ، وعائلة برابح
إلى كل من معمر
إلى كل من جمعني بهم دروب العلم دفعة سنة الثانية ماستر كل بأسمه وأخص بالذكر: حكيم ، فارس نيمار ، كريم بو هدم ، حكيم طنطن ،زعيم بكى ، جوجو ، عبد القادر مليح ،باي كمال ، عبدو ، خالد قرارة ، نونو ،
فتحية ، ويسام، عائشة ، فتيحة ، نادي ، لبنى ، حنان ، لامية ،كنزة.....
إلى كل من كلثوم وسهام
الى كل من جمعني بهم القدر بالجامعة وكانوا نعم الأصدقاء والاخوة:حمزة ،صدام ،محمدسلام
الى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.
إلي كل من يعرفه محمد
الى كل من نسيهم قلمي سهوا ولكنهم في قلبي دوما.

باجي عمران محمد

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين أولا وأخيرا على نعمة الإيمان ونعمة العلم

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر والامتنان وأصدق عبارات

التقدير والعرفان إلى أستاذي المشرف علاوي لحسن على ما أكرمني به من عناية خاصة وأشكره على وقفه معي في الظروف الصعبة التي واجهتها وسعة صدر وحسن تعاونه والذي بالرغم من انشغالاته لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي أنارت لي الطريق فالله الكريم أسأل أن يجازيه عني خير الجزاء وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

كما أشكر أستاذة فتيحة

كما لا أنسى كل من ساهم بجهد قل أو كثر في إتمام هذه الرسالة

وأقول للجميع: جـــــــــــــزاكم االله خيـــــــــــــرا

الملخص :

تحول الفساد على مدار السنوات القليلة الماضية من قضية و انشغال على مستوى الاقتصاديات الوطنية إلى هاجس عالمي ، فلم يعد قاصرا على الدول التي توصف بالمتخلفة بل أصبح ظاهرة عالمية تؤثر على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء ، وإن المتتبع لمشكلة الفساد في القطاع المالي والمصرفي ، يلاحظ أن أشكاله، ودوافعه وطرق الوقاية منه تكاد لا تختلف عن معالجة ظاهرة الفساد بوجه عام ، فرغم مقيل وما نشر عن الفساد المصرفي والجهود المعلنة التي تبدلها الجهات الرسمية و اللاحكومية ، فإن التقارير الوطنية والدولية باتت تؤكد أن معدلات جرائم الفساد وممارسته في تزايد مستمر في العديد من أقطار العالم ، وخاصة دول العالم الثالث ، اهتم البحث باستقصاء تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي ، وقد تم الاعتماد في البحث على الدراسة الإحصائية الوصفية ، وقد تم اعتماد مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية ، ومختلف التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي و الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة ، وقد تبين أن الفساد يؤثر سلبيا في النمو الاقتصادي ، كما وجد إن الفساد يعد المتغير الأكثر أهمية في التأثير في النمو الاقتصادي .

ولعل الهدف التي تصبو إليه مختلف القوانين ، هو دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته عن طريق تعزيز النزاهة و المسؤولية والشفافية في تسير القطاعين العام والخاص ، كما تهدف إلى تسهيل التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته عن طريق تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسير القطاعين العام والخاص ، كما تهدف إلى تسهيل التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته .

الكلمات المفتاحية : الفساد المالي ، القطاع المصرفي ، النمو الاقتصادي.

Résumé :

S'agissant de la corruption au cours de ces dernières années d'émission et de préoccupation au niveau des économies nationales aux préoccupations mondiales, c'est n'est plus limitée aux États qui sont décrits comme sous-développés, mais est devenu un phénomène mondial, affectant les deux développés et les pays en développement et l'orbiteur au problème de la corruption dans l'exercice et de secteur bancaire, ses formes, ses motivations et les méthodes de prévention sont à peine différentes du phénomène de la corruption, même si mekel et publié sur la corruption et a déclaré que ses efforts d'organismes officiels et Non gouvernementales, nationales et internationales rapports confirment que les taux de délits de corruption et d'augmenter dans de nombreuses régions du monde, en particulier les pays du tiers-monde, la recherche étudie l'influence de la corruption financière dans le secteur bancaire sur la croissance économique et a été en s'appuyant sur la recherche afin d'étudier les métadonnées, et indice de corruption

a été adoptée par t.i. Et divers rapports par transparency international et national Conseil économique Social rapports et l'Assemblée algérienne de lutte contre la corruption s'est avérée avoir un impact négatif sur la croissance économique, il a également été constaté que la corruption est la variable la plus importante affectant la croissance économique.

Peut-être l'objectif des diverses lois, soutient les mesures visant à prévenir et à combattre la corruption à travers la promotion de l'équité, de responsabilité et de transparence dans le publique et le secteur privé, aussi bien quant à faciliter la coopération internationale et assistance technique dans la prévention et la lutte contre la corruption par la promotion de l'intégrité, de responsabilité et de transparence dans le publique et le secteur privé, aussi bien quant à faciliter la coopération internationale et assistance technique dans la prévention et la lutte contre la corruption.

Mots clés : la corruption financière, bancaire secteur, la croissance économique.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهـداء	I
الشـكر.....	II
ملخص الدراسة.....	III
قائمة المحتويات.....	IV
قائمة الجداول.....	V
قائمة الأشكال.....	VI
قائمة الملاحق.....	VII
المقدمة العامة.....	أ
الفصل الأول:الجانب النظري للدراسة.....	06
المبحث الأول: النظريات الأدبية.....	07
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....	21
الفصل الثاني:الجانب التطبيقي لدراسة.....	28
المبحث الأول:الطريقة و الأدوات.....	29
المبحثالثاني:النتائج ومناقشة الدراسات التطبيقية.....	40
الخاتمة.....	49
المراجع.....	52
الملاحق.....	57
الفهرس.....	59

قائمة الجداول

العنوان	رقم الصفحة
1 . جدول مؤشر الفساد للجزائر	
2 . جدول ترتيب مؤشر الفساد للجزائر عالميا	
3 . جدول ترتيب الاقتصاد الجزائري عالميا	
4 . جدول ترتيب الفساد والنمو الاقتصادي للجزائر عالميا	

قائمة الأشكال

العنوان	رقم الصفحة
1 . أعمدة بيانية تمثل درجة الفساد	31
2 . تمثيل بياني يمثل ترتيب مؤشر الفساد للجزائر عالميا	34
3 . أعمدة بيانية تمثل النمو الاقتصادي للجزائر عالميا	36
4 . منحنى بياني يمثل تاثير الفساد على النمو الاقتصادي	38

الخاتمة

المقدمة العامة

قائمة المراجع

الفصل الأول

الفصل الثاني

الملاحق

أ . توطئة :

ويرى الباحثون والمختصون في المجال الاقتصادي أن السنوات الأخيرة شهدت اتساعا لهذه الظاهرة مما جعلها في قلب الاهتمامات السياسية أكثر من أي وقت مضى وتفاقمت هذه الظاهرة بعدما شمل اتساعها حتى الديمقراطية الغربية التي كانت تروج دائما لوجود هذا الفساد في المجتمعات المتخلفة التي تفتقد لسلطة القانون وللمعايير الثقافية والمسائلة السياسية والشعبية .

يعد الفساد المالي من المواضيع المهمة ، لما له من جذور تاريخية إنتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة سواء النامية منها والمتقدمة وشاع في كل النظم السياسية الديقراطية والديكتاتورية، الرأسمالية والاشتراكية، والفساد يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي ويعوق التنمية الاقتصادية ويقوض الشرعية السياسية ، مما يعمل على زيادة حدة الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، كما يفسر عنه إنتهاك لحقوق الانسان وتفاقم التفاوت الطبقي .

ب– طرح الاشكالية :

إلي أي مدى يمكن أن يؤثر الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي؟

وبالتالي تتفرع عنه الأسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

– ما الفساد و ماهي أنواعه ومستوياته وأسبابه و أثاره ومظاهره ؟

– كيف يؤثر الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي ؟

– ما المقترحات لمكافحة الفساد المالي في القطاع المصرفي ؟

ت – وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة :

–يمكن القول أن الفساد يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني

– إن للفساد المالي تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء

– لمكافحة الفساد المالي في القطاع المصرفي بحيث أن لايتجاوز الدخل الثانوي لموظف القطاع العام ثلاث مرات دخله الشهري

ث– مبررات اختيار البحث :

إن اختيارات موضوعية متمثلة في :

– تفشي ظاهرة الفساد بشكل يهدد الاقتصاد الوطني

– قلة الدراسات المتعلقة بظاهرة الفساد المالي في النظام المصرفي

ج – أهداف الدراسة وأهميتها :

يمكن أن تظهر أهداف الدراسة فيما يلي :

– معرفة الفساد المالي كحقيقة وواقع

– محاولة فهم وتحليل معايير قياس الفساد المالي

–معرفة الأثار التي تنجم عن الفساد المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي

–اما للأهمية فيتجلى ذالك في إبراز حقيقة وواقع الفساد المالي في القطاع المصرفي

– التعرف على مختلف المعايير ، التي تتم على أساسها قياس الفساد المالي

ح – حدود الدراسة :

بالنسبة للحدود الدراسة حيث تم حصر الدراسة على الجزائر حيث إرتأينا أن تكون دراسة ظاهرة الفساد المالي على الجزائر لمعرفة واقع وحقيقة هته الظاهرة وتأثيرها على النمو الاقتصادي

خ– منهج البحث وهيكل الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع نستخدم منهج الإحصائي الوصفي، حيث نعرض في هذا البحث إلى ماهية الفساد المالي في القطاع المصرفي وتأثيره على الاقتصاد ، حيث قسمنا البحث إلى فصلين، الفصل الأول ندرس فيه ماهية الفساد المالي ويضم بدوره ثلاث مباحث بالفساد المالي في القطاع المصرفي و أسبابه ودوافعه وتأثيره على الاقتصاد ، إما المبحث الثاني فقمنا بمقارنة دراسات السابقة بدراستنا وتقيمها ، أما الفصل الثاني يهتم بالدراسة الميدانية والذي يضم مبحثين الأول دراسة إحصائية لتأثير الفساد على النمو الاقتصادي أما الثاني فدرسنا فيه حوكمة المؤسسات المصرفية كآلية للحد من الفساد المالي .

ذ- صعوبات الدراسة :

يمكن حصر الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث في مايلي :

- صعوبة الحصول على المعلومات التطبيقية وتميزها بشيء من السرية

- نقص المراجع في متغير الدراسة الذي هو الفساد المالي في القطاع المصرفي لكونه مفهوم مازال حديث الدراسة

- نقص البيانات الإحصائية لعدم وجود الشفافية

تمهيد :

يعرف البنك الدولي باعتباره أعلى هيئة مصرفية في العالم ، يعرف الفساد بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية، هذا السلوك المنحرف ألزم الدول بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة عن طريق سن القوانين والتنظيمات ، أو باتخاذ التدابير والإجراءات التي ترى بأنها كفيلة بالحد من ظاهرة الفساد لاسيما في الاقتصاد المالي ، إلا أن هذه الجهود لم تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود .

وعليه أصبح من الضروري زيادة اهتمام بدراسة الفساد المالي ، لما له من تأثير على النمو الاقتصادي ، لهذا تم في هذا الفصل التزويد بالإطار النظري للفساد المالي وأسبابه ودوافعه ، وبعض الدراسات السابقة وسيكون هذا الفصل كما يلي :

_ المبحث الأول : الأدبيات النظرية

_ المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

المبحث الأول : الأدبيات النظرية

إن الفساد المالي ظاهرة مستمرة ذات ممارسات غير شرعية لها أبعاد و توصيفات متعددة ، التي ينعكس تأثيرها على مجمل العمليات التنموية وبتالي على رفاهية المواطن

المطلب الأول :الإطار ألمفاهيمي للفساد المالي

ان تنوع مفاهيم الفساد المالي وتغيرها تبعا للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية ، مما جعل من مفاهيمها محط جدل و نقاش من قبل الباحثين ،ولأجل الوقوف على حقيقة هذه الظاهرة يتناول هذا المبحث استعراضا لبعض ما طرح بشان مفهوم الفساد

الفرع الأول :مفهوم الفساد

1- الفساد لغة : جاء ذكر الفساد في معجم الوسيط على انه الخلل والاضطراب ، ويقال أفسد الشيء أي أساء استعماله

2- الفساد اصطلاحا :تتعدد تعار يف الفساد بتعدد أنواعه إلا أن التعريف المعتمد في جميع الكتابات قدم من قبل البنك الدولي الذي عرف الفساد المالي على انه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول

على مكاسب خاصة[1]

تعريف الفساد :

يعتبرا لفساد من الظواهر العالمية التي أخذت الطابع الاقتصادي و الاجتماعي وحتى السياسي على المستوى الدولي ،فالفساد موجود في مؤسسة أو تنظيم يعطى فيها لأحد أعضائها السلطة و السيطرة على اتخاذ قرارات مختلفة ، فهو إذن سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة

ووفقا التعريف الأمم المتحدة : هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص

أما البنك الدولي باعتباره أعلى هيئة مصرفية في العالم ، فيعرف الفساد بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب

شخصية [2]

1- د هاشم الثمري ايثار الفتلي , الفساد الايداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية , دار اليازوري للنشر و التوزيع , الاردن – عمان , ص 15 , 2001.

[2] - بن رجم محمد خميسي , حليمي حكيمة , ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الاداري , جامعة محمد خيضر – بسكرة , 2012.

الفرع الثاني : مفهوم الفساد المالي

يقصد بالفساد المالي ذالك السلوك غير القانوني المتمثل في هدرا لمال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح

ويقصد به أيضا الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين و القواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي

ثالثا : صور الفساد المالي

ويتخذ هدر المال العام عدة صور أهمها :

1_ اختلاس المال العام و العدوان عليه، كتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة

2- المتاجرة من خلال الوظيفة : كأن يقوم الموظف العام بآخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجانا للمواطنين أو يزيد على الرسم المقرر الحصول على الأرباح وتسمى هذه الحالة قانونيا (الغصب) وذالك لأخذ الموظف ما ليس حقه أو حق الجهة التي يحمل بها

3- التزييف و التزوير في العملة وبطاقات الائتمان :وقد يتم من خلال

أما فيما يخص أعمال السمسرة فتتضمن عمليات التلاعب في سوق الصرف مثل تجارة العملة وسوق المال الخاصة بالأسهم والسندات وبعض الأعمال التي تصدر عن شركات السمسرة كقيامها بإصدار أسهم بدون أن يكون لها أصول وكذالك المضاربة غير المشروعة التي تستهدف التأثير على أسعار الأسهم

ويمكن عرض أهم أشكال الفساد المالي :

1-تخصيص الأراضي: وذالك من خلال قرارات إدارية عليا، تأخذ شكل العطايا لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات

2- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة

3- قروض المجاملة الممنوحة من المصارف بدون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ

4- عمولات عقود البنية التحتية

5- العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها من خلال المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة (ريع المنصب)[1]

[1]- هاشم الشمري , ايثار الفتلي , مرجع سابق , ص29.

المطلب الثاني : الفساد المالي في القطاع المصرفي

يعرف البنك الدولي باعتباره أعلى هيئة مصرفية في العالم ، يعرف الفساد المالي بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية ، هذا السلوك الزم الدول بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة عن طريق سن القوانين والتنظيمات ، أو اتخاذ التدابير والإجراءات التي ترى بأنها كفيلة بالحد من ظاهرة الفساد ، مما جعل من مسالة ضرورة تحديد دوافعه وأثاره أمرا ضروريا

فرع الأول: أسباب الفساد المالي في القطاع المصرفي ودوافعه

من غير الممكن معرفة مدى انتشار الفساد المالي بشكل دقيق في منطقة ومقارنتها بأخرى ، وإنما يتم ذالك في الغالب بشكل تقريبي ،فمعظم أعمال الفساد في الأنظمة المصرفية تتم بسرية ،نادرا ما يتم الكشف عنها ، خاصة تلك التي تتم في الأواسط الرسمية العليا ويمكن إيجاز أسباب نمو وتفشي ظاهرة الفساد في الدول النامية ومنها العربية بالتالي :

أولا: تمتع الموظفون العموميين بحرية التصرف بسبب ضعف وسائل الرقابة مما يقلل من الخضوع للمساءلة ، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية ، فالدافع وراء سلوك المسؤولين الحكوميين الفاسد هو الحصول على ريع المادي ، ويساعدهم على تحقيق هذا المكسب غير القانوني التدخل الحكومي و القيود و القوانين التي تضعها حكومة ما ، ويعرف هذا النوع من الفساد " بالفساد البنيوي"

ثانيا : يتفشى الفساد في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال ، التحول التنموي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ولا يرجع ذالك الى اختلاف شعوب هذه البلدان من الشعوب الأخرى ، وإنما لأن الظروف مهيأة لذالك ، فالحافز على اكتساب الدخل قوي للغاية

ثالثا : انخفاض الأجر الرسمي للموظفين في القطاع المصرفي يغري بالفساد ، والذي بدوره يمثل في غالبية الدول النامية ومنها الدول العربية الحافز الرئيسي للبقاء والتمسك بالخدمة في مؤسسات الدول المختلفة

رابعا : انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد فالعقوبة المنصوص عليها في قوانين غالبية الدول النامية لا تشكل رادعا عن ارتكاب الأعمال الفاسدة ، ناهيك عن أن ضعف الإشراف الحكومي بعيدا عن المركز ، واضافاء الطابع الشخصي على العلاقات الاقتصادية ، والفضائح المالية ، كل ذالك يمكن أن يؤدي إلى تقويض معايير السلوك الرسمي والخاص على حد سواء

خامسا : من العوامل أيضا التي يمكن القول بأنها تهيأ الدول النامية أو بعضا منها للفساد ، أن هناك أعداد كبيرة تحمل في القطاع المصرفي و العام الذي له أثر كبير على حياة المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات ، وكلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالات عمله وتخصصه ازداد الميل نحو الفساد ، وهذا يؤدي إلى بيروقراطية ذات توجهات تعني بالتوزيع لا بالإنتاج

فرع الثاني :الآثار الاقتصادية للفساد المصرفي

من الطبيعي أن يكون لانتشار الفساد المصرفي أثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية ، وهي أثار تتبدى على المدى المتوسط، ومعرفة هذه الآثار و انعكاساتها السلبية على اقتصاديات تلك الدول يخلق وعيا لدى شعوب الدول النامية ويحفز القوى المختلفة في المجتمع من أحزاب سياسية وتنظيمات ومؤسسات على محاربة هذه الظاهرة و معاقبة رموزها ، ويمكن رصد الآثار التالية :

أولا : يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاد اجتماعية لايستهان بها ، وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال انه يضعف النمو الاقتصادي ، حيث يضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية و الأجنبية و خاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم ، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار لتسهيل قبول مشاريعهم ، او يطلب الموظفون المرتشون تصيبا من عائد الاستثمار

ثانيا : إضافة إلى ذالك يقوم الفساد بتغير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي ، إذا يبدد السياسيون و المسئولين المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها ن ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق اقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ، وتتجه إلى الإنفاق بشكل اكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة

ثالثا : يضعف الفساد من شرعية الدولة ، ويمهد لحدوث اضطرابات تهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية[1]

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي

إن المهتم والمتتبع لتطور الأفكار الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي يدرك مدى الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا المفهوم ومختلف الجوانب المرتبطة به من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين و الاجتماعيين وحق رجال السياسة ، بالإضافة إلى المنظمات و الهيئات الحكومية وغير الحكومية ، فالنمو الاقتصادي يعتبر هدف يسعى إلى تحقيقه كل اقتصادي سواء كان ناميا أو متقدما

[1]- أ.مزاولي محمد، إستراتجية مكافحة الفساد في النظام المصرفي الجزائري ، دراسة بالمركز الجامعي بشارص4

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.

النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي والتركيز على معدل ، النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار) الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة،ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها و الاستفادة من وفورات الحجم الكبيرة[1]

أ– عناصر النمو الاقتصادي :

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية و هي:

1– **تراكم رأس المال** : يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة فيالأرض و المعدات المادية الموارد البشرية، ويعتبرالادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات

2 – **النمو السكاني (العمل)** : يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى

زيادة الإنتاج هذا من جهة ، وزيادة حجم الأسواق و سهولة تحفيزالطلب الاستهلاكي المؤدي الى تحفيزالطلب الاستثماري من جهة أخري غيرأن لهذا العامل أثر سلبيعلى النمو الاقتصاديفي حالة وجود فائض في عرض العمل و من خلال محدودية الدخل.

3– **التقدم التكنولوجي** : يعرف على أنه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفةالفنية، من أجل زيادة مستوى معيشة للسكان [2]

الفرع الثاني : المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

إن مختلف الطرق و الوسائل المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي تدرج الفكر الاقتصادي التنموي على وجه الخصوص في تشخيص مختلف العوامل و الظروف الدافعة إلى تحقيق معدلات نمو جيدة و مستديمة ، وبذالك تكون رصيد من النظريات الاقتصادية المفسرة لعملية حدوث النمو الاقتصادي ومختلف مصادره أو العوامل المحدد له

[1]-كبداني سيدي أحمد،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- 2013 ص17 18

[2]-وعيل ميلود , المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها, اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتور في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر 3 – 2014 ص 10

ونركز بصورة مباشرة على اثر كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد على النمو الاقتصادي .

أ . الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي

اختلف أراء الاقتصاديين حول أثار التجارة الخارجية و انفتاح اقتصاديات الدول عليها ، وبالمقابل اختلفت أيضا تطبيقاتها في الدول بين مؤيد ومعارض ، إلا أن موجة العولمة الاقتصادية و التغيرات الاقتصادية العالمية أجبرت معظم الدول على الاتجاه إلى الاندماج في جسمه الاقتصاد العالمي من خلال انفتاح اقتصادياتها على العالم الخارجي ، وقد شجعت منظمات دولية عديدة هذا الاتجاه وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و عديد هذا الاتجاه وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة ، وازدادت أهمية التجارة الخارجية مؤخرا حتى أصبحت عاملا رئيسيافي رسم الاستراتجيات الاقتصادية للدول وعلى وجه الخصوص النامية منها ، إذ ترتبط السياسات التنموية لهذه الدول بالتجارة الخارجية باعتبار إن الصادرات تشكل عامل إضافة يسمح بتوفير إيرادات للدولة كما إن الوردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادية ، ويربط التحليل الاقتصادي بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال مضاعف التجارة الخارجية ونعني بذالك انه كلما زادت قدرة دولة ما على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان هناك اثر ايجابي على النمو الاقتصادي [1]

ب . الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

فرضت التغيرات الاقتصادية العالمية في العقود الأخيرة نفسها على التوجهات والسياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم سواء الدول النامية أو المتقدمة ، وتبرز العولمة الاقتصادية وموجة التوجه نحو اقتصاد السوق كأحد أهم هذه التغيرات ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من ابرز مظاهر التوجهات الاقتصادية الحديثة نظرا لانفتاح الاقتصاديات العالمية وتزايد التبادل الدولي وتوسع حركة رؤوس الأموال و اليد العاملة و التكنولوجية ن وارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي باعتبار مولد وخلق للإنتاج من خلال مساهمته في خلق المؤسسات ومن ثم توفير سلع وخدمات إضافية ،ومن ابرز العوامل التي تحبذ الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى ما سبق فشل السياسات الاقتصادية ذات التوجه الداخلي نظرا لتكلفة المشروطية التمويلية الكبيرة والتي أحدثت أزمات في بعض الدول ولعل من أبرزها توقف المكسيك عن الدفع عام 1982. [2]

[1]-وعيل ميلود ،نفس مرجع سابق ص37-

[2] - وعيل ميلود ، مرجع سابق ص52

ج . الرأسمال البشري والنمو الاقتصادي

من الأمور التي كان يصعب تفسيرها هو كيف إن معظم الدول المتقدمة لا تملك موارد طبيعية وتمكنت من الوصول بركب الحضارة و التقدم كاليابان مثلا ، وبالمقابل نجد دولا تملك الموارد الطبيعية المختلفة لكنها لم تحقق مستويات مقبولة من التنمية كمعظم دول الوطن العربي مثلا ، وقد تبلور مؤخرا تفسيرا واضحا لهذه الظاهرة فالاختلاف الجوهرية تكمن في الرأسمال البشري ، فثروة المجتمع لا تقتصر على الموارد الطبيعية فقط و إنما تشمل الموارد البشرية أيضا ، وتشير الكثير من الدراسات وخاصة الحديثة منها وجود أثر مباشر للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي وخاصة في الأجل الطويل

د . الحكم الراشد والنمو الاقتصادي

من أهم أسرار مستويات التنمية ، بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية في الدول المتقدمة نجد الظروف السياسية الدافعة إلى الاستقرار و الحكامة الجيدة ، وبالإضافة إلى هذا هناك اهتمام كبير على مستوى الرسمي و الشعبي و الرأي العام المحلي والدولي ووسائل الإعلام و البحوث و الندوات المختلفة و على وجه الخصوص المنظمات الدولية بموضوع الحكم الراشد والقضاء على الفساد في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها لأنه يقوض جهود التنمية ، كما ان هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى الأثر المباشر و المعنوي بين مستويات الحكامة الجيدة و النمو الاقتصاد[1]

الفرع الثالث : مؤشرات النمو الاقتصادي

تزامن ظهور مصطلح النمو الاقتصادي مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك .فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل و الأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية ، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح ، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي" GDP "Gross Domestic Product" أو الدخل الوطني الإجمالي "GNI "Gross National Income" والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي, وفيما يلي نستعرض بعض المؤشرات النموالاقتصادي [2]:

[1] وعيل ميلود نفس المرجع السابق ص84

[2] نفس مرجع سابق- ص 17 - 2013

أ – الناتج المحلي الإجمالي :

يعني بالناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع و الخدمات التي يوجدها الاقتصاد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، و هو بالتالي يعكس حجم النشاطات الاقتصادية و يوضح مدى التطور آو التقدم المحقق في هذه النشاطات و هذه التغيرات تدل على الجهد المبذول في المجتمع .[1]

إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني ، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الاقتصادي – معدل النمو السكاني

ب – الدخل الوطني الإجمالي :

يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه .

ج– الدخل الوطني :

من ناحية ثانية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير ، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها .

[1] وعيل ميلود مرجع سابق ذكره ص 110

د– عدد السكان :

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة .فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي17,5% من مجموع سكان العالم .

و– زيادة الدخل لدى الفرد :

يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) ، فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه فإن؛

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم .[1]

هـ– التضخم :

التضخم هو الارتفاع المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال ، فترةز منية معينة غير أن الارتفاع المؤقت لأسعار بعض السلع نتيجة لظروف معينةكسوء الأحوال الجوية الذي يؤثر على المحاصيل الزراعية لا يعد تضخما حيث تعود الأسعار للانخفاض بتحسن ، الظروف الجوية تكما الحروب ، تسبب الأزمات السياسية مثل الثورات و الإضرابات العمالية في حدوث ارتفاع أسعار بعض الـ مدخلات كأسعار الطاقة و الأجور الأمر الذي يترتب عليه حدوث ارتفاع في أسعار بعد ، المنتجات الصناعية ارتفاعا دائما و لمرة واحدة ،

اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الإقتصادى فالبعض يرى أن التضخم يخلق حالة من عدم التأكد مما سيكون عليه الوضع في المستقبل وهذا يؤثر سلبا على الاستثمار وبالتالي على نمو الدخل .

أما البعض الآخر فيرى أن التضخم يكون دافعا لعملية النمو الإقتصادى لأن ارتفاع الأسعار يؤدى إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة الاستثمارات [2]

[1] كبداني سيدي أحمد نفس مرجع السابق ص 18

ج- النمو الاقتصادي والتنمية :

كثيرا ما تبدوا المصطلحات القريبة من بعضها البعض حاملة لنفس المعنى ،و خاصة عند البعيد عن التخصص ، فمثلا نجد مصطلحي المؤسسة و المنظمة مختلفين عند المهتم بمجال الاقتصادي بينما تبدوان محتويتان لنفس المعنى عند البعيد عن مجال الاقتصادي و كذلك الأمر بالنسبة لمصطلحي التشريع و القانون في مجال العلوم القانونية و الإدارية و أيضا الإيرادات و النتائج في مجال المحاسبة وفي مجال التنمية يبرز مصطلح النمو الاقتصادي كمصطلح مرادف لها عند غير الختصين في الدراسات التنموية.[1]

في حقيقة الأمر هناك فرق بين النمو الاقتصادي و التنمية فالنمو الاقتصادي يعني التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي أوفي نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن أبعادا نوعية للتنمية ،تمتد الى ما وراء النمو الاقتصادي أو التوسع الاقتصادي ، وهذا التغير النوعي يحدث بصورة خاصة في البنيان الاقتصادي للبلد و ما ينعكس عليه من تغيرات مختلف حالات الاجتماعية و السياسية و الثقافية وغيرها.

وقد أثرجدل كبيربين المفكرين و المهتمين بقضايا التنمية حول مدى اقتران حدوث النمو الاقتصادي بتغيرات تنموية في مختلف المجالات ، و من خلال تحليل المسار التاريخي لمختلف التجارب التنموية سواء فيالدول المتقدمة أو النامية تم تسجيل انفصام كبير بين حدوث النمو الاقتصادي و حدوث التنمية لعدة ملاحظات أهمها :

- النمو الاقتصادي يشير الى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقيالذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية ، و المفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي كما أشرنا سابقا ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية ، بل يمكن القول إن التنمية انما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة من الزمن الى جانب عدد من النتائج الأخرى غيرالاقتصادية ، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف

- قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل فيالتوازن القطاعي ، كنمو قطاع الخدماتعلى حساب القطاعات الإنتاجية ، مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية و ما ينتج عن ذلك من سلبيات على العملية التنموية ، أو قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات و الإنتاج في البلد الواحد.

[1] وعيل ميلود نفس المرجع السابق ص14

– من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية ، وذلك لعدم اتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها فيالعمليات التكنولوجية و الاجتماعية و المؤسسية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية ، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية و القدرات الإبداعية للناس ، و تساعد على أن يكتسب اتمع قدرات جديدة علمية و تكنولوجية و إدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات .

– حدوث نمواقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتوزيع واسع شعبيا للدخل ، أو حدوث نمو اقتصادي في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج .

– قد يحدث نمو اقتصادي سريع و لا تحدث تنمية ، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و كبت الحريات و التعدي على الحقوق المدنية

للمواطنين في الدول النامية ، هذا بينما تتطلب عملية التنمية إشراك المواطنين عل أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية و المحلية كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، و كوسيلة لاستقطاب جهودهم و تعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني.

– قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج و توسع التبعية الاقتصادية و التكنولوجية و السياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي و العولمة ، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام و التحرر من قيود التبعية و زيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي اتمع لتحقيق أهدافه المختلفة .

– النمو الاقتصادي قد يحدث حتى في ظل الاحتلال أو الاستعمار ، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار ، لأن الاستعمار يأتي ليدمر لا ليبني و يأخذ و يعطي ، فممكن أن ترتفع مداخيل الأفراد و تتوسع مؤسسات اتمع المدني ، إلا أن كل هذا لا يعني شيء أمام الكرامة و الشعور بالانتماء للوطن وتوفير الذات و الحرية و الانعتاق، فكل هذه القيم موجبة لعملية التنمية بينما لا يقترن المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي .

إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي ، أي ازدياد إجمالي في السلع و الخدمات المنتجة بمعدل أسرع من نمو السكان ، أما النمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية و هو أساسي لها ، إلا أن النمو و إن كان أساسي فإنه كما ذكرنا ليس مرادفا تماما للتنمية و لا يكفي وحده فقط ، إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني

النمو الاقتصادي فقط ، بل أشياء أخرى كثيرة ، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة و استبدال العمل البشري المرهق بالآلات و التكنولوجيا و القضاء على الجوع و المرض ، ونشر العدالة الاقتصادية و المساواة في مجتمعات تلك الدول ، و التحول من إنتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة . و تطوير الصناعة و تنحية الأجانب من مراكز التسلط في اقتصادياتها ، و تحقيق الاستقلال الاقتصادي و زيادة مكانة البلد على الصعيد الدولي .و هكذا فان السعي وراء التنمية يشمل بالنسبة للكثير من تلك الدول على العديد من الأهداف الرئيسية الاقتصادية و غير الاقتصادية التي يعبر بعضها عن دوافع أكثر قوة من حافز النمو الاقتصاد .[1]

الفرع الرابع : تأثير الفساد على النمو الإقتصادي :

تتباين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الإقتصادي، فبعض الاقتصاديين يعتقدون أن للفساد تاثيراً سلبيًا في النمو الإقتصادي بسبب دوره في خفض معدلات الإستثمار، فالفساد يعد تكاليف إضافية تشبه الظرائب يتحملها رجال الأعمال، كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية، ذلك أن الفساد يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الإستثمار التي يتخذونها ، و يؤدي فضلا عن ذلك إلى خفض تدفقات رأس المال الإستثمار الأجنبي المباشر ، كما يقضي إلى سوء توزيع الموارد وسوء توزيع الانفاق العام

ويتسبب الفساد في تشويه بنية الأنفاق الحكومي و زيادة هذا الأنفاق على حساب الأنفاق الخاص وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم ، في المقابل هناك آراء أخرى تعتقد أن للفساد تأثيرا موجبا في النمو الإقتصادي،

ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالرشوة التي تدفع إلى الموظفين في الكثير من المؤسسات. وهم يرون بأن الرشوة تعد كالزيت الذي يسهل عمل المحرك ، فالرشوة التي تدفع إلى الموظفين الحكومين من قبل المستثمرين لقاء الموافقة على طلباتهم في إقامة مشاريعهم تعد مفيدة ،لأنها تقضي الى تقليل تكاليف الانتظار يتحملها رجال الأعمال ،والتأخير الحاصل بسبب الروتين والتعقيد الوظيفي في الحصول على تلك الموافقات ، وبالنتيجة فإنها تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية وتنشيط النمو الإقتصادي. [2]

إن جهود كثير قد بذلت لتقصي تأثير الفساد على النمو الإقتصادي من خلال الدراسات التجريبية التي **أجريت** في هذا المجال

[1] وعيل ميلود , مرجع سبق ذكره ص 16

[2] د . مفيد ذنون يونس و ,أ عدنان دهام أحمد " أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم " بحث مستل من رسالة الماجستير في الإقتصاد والموسمة " تأثير الفساد في النمو الإقتصادي لسنوات مختارة . كلية الادارة والإقتصاد – جامعة الموصل ص3 - 2010

(Poirson) كذالك بويرسون (Leite and Weidmann, 1999, 24) وجد و ويدمان للفساد تأثيرا موجبا في النمو الإقتصادي (16 ,1998

في حين أن كلا من كناك وكيفير (١٩٩٥) و دافو دي وتلنزي (٢٠٠١) وجدوا أدلة قوية على التأثير السلبي للفساد على النمو الإقتصادي (Lambssdorff 6 ,2005) مشار إليهما

على النمو الإقتصادي) مشار إليهما ,Lambssdorff في (Brunetti 6 ,2005 .) بينما لم يجد برونتيس وأخرون تأثيرا (et al.,1998, 369في بحثهما معنويا للفساد على النمو الإقتصادي (Abed .

(and Davoodi, 2002, 507أما عبد و دافودي فلم يجدا تأثيرا معنويا للفساد في النمو الإقتصادي باستخدام البيانات المقطع العرضي لخمس وعشرين دولة من الدول المتحولة عندما آخذا بالاعتبار مؤشر النجاح في الإصلاحات الهيكلية متا غيرا تفسيريا الفساد إلى جانب متغير .

استخدم موو بيانات المقطع العرضي لخمس و أربعين دولة فوجد أن للفساد تأثيرا سالبا معنويا في النمو الإقتصادي ، وقد تضمن نموذجه القياسي كلا من مستوى الناتج المحلي الإجمالي ونمو السكان ، والحقوق السياسية كمتغيرات تفسيرية لسلوك النمو الإقتصادي .إلىلكن عندما أضاف متغيرات تفسيرية أخرى الأنموذج هي نسبة الإستثمار السياسي ، ومستوى الاستقرار ، وتكوين رأس المال البشري أصبح ، تأثير الفساد غير معنوي . وقد عزا ذالك إلى التداخل الخطي مع تلك المتغيرات .و قد استنتج أن هناك قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد في النمو الإقتصادي .فنصف تأثير الفساد في النمو يأتي بشكل غير **مباشر** من خلال تأثيره على الاستقرار السياسي، في حين أن أكثر % 20 من يأتي من خلال تأثيره في**نسبة** الإستثمار ، وإن% 15 يأتي من خلال تأثيره السالب على تكوين رأس المال البشري، والمتبقي هو التأثير المباشر.

يمكن القول إن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يتباين من اقتصاد لأخرى ، و البحوث في هذا النطاق تتحدث عن عدد من الفرضيات التي تفسر هذا التباين في التأثير إلا أن الأبرز بينها هي فرضية تباين كفاءة مؤسسة الحكم ,

من الاقتصادين من يجد أن النقص الاساسي للدراسات النظرية في مجال الفساد هو إهمال العلاقة بين الفساد والنمو المعتمد على البيئة المؤسساتية ، وإن دراسة تاثير الفساد في مجتمع ما لا يمكن أن يتم من دون الأخذ في الحسبان الإطار المؤسساتي الخاص بذالك المجتمع ، فالفساد له تأثيرات مختلف في الاوضاع المؤسسات تعد عملية غير دقيقة ، وقد تقود إلى استنتجات خاطئة ، لهذا لابد من إعطاء دور مهم للمؤسسات في تحديد اثر الفساد في النمو الاقتصادي ، فالمؤسسات تعمل على تخفيض حالة عدم

التأكد عن طريق تأسيس تركيب ثابت ومستقر للتفاعلات البشرية ، إذ تهيئ الإطار الضروري للتعاملات التجارية والتعاون بين أفراد المجتمع و التي لايمكن لهذه التفاعلات أن تحصل او انها قد تحصل بصعوب في حالة غياب المؤسسات

وتشكل المؤسسات النظام الإجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي للمجتمع ، فالمؤسسات هي قواعد اللعب في المجتمع ، وهي القيود التي تشكل التفاعلات البشرية ،كما إنها تنظم الدوافع في المبادلات البشرية سواء كانت اقتصادية أو إجتماعية

وبغياب المؤسسات يوصف العالم بعدم التأكد وسترتفع عندئذ كلف المبادلات بما يؤدي الى التقليل من كفاءة الأنشطة الاقتصادية ، من هنا تنشأ الحاجة إلى دور المؤسسات التي تمكن الأفراد من العمل في بيئة يمكن عن طريقها التنبؤ يردود أفعال الاخرين بما يؤمن تخفيض حالة عدم التأكد وتكاليف المبادلات

وضع اقتصاديو البنك الدولي طريقة لبناء مؤشرات تجميعية لمؤسسات الحكم استنادا الى بيانات مستقات من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم استنادا إلى بيانات مستقاة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم تغطي عددا كبيرا من الدول العالم ، وإنطلاقا من تعريف الحكم بوصفه التقاليد والمؤسسات التي تمارس بوساطتها السلطة في بلد ما فإن أهم جوانب مؤسسة الحكم تشمل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002، 106- 108)

1-التعبير عن الرأي و المسائلة : يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم ، وكذالك حرية التعبير تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام .

2- الإستقرار السياسي وغياب العنف : احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما ذالك الإرهاب .

3- فعالية إدارة الحكم : نوعية الخدمات العامة وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلال عن الضغوط السياسية ونوعية إعداد السياسات .

4- نوعية الأطر التنظيمية : قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذالك .

5- سيادة القانون : يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها بما ذالك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف .

6_ السيطرة على الفساد : يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها وكذالك استحواذ النخبة وأصحاب المصلح الشخصية على مقدرات الدولة .[1]

[1] . د.مفيد ذنون يونس و أ. عدنان دهام أحمد , مرجع سابق ذكره ص 6

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت وبشكل واسع لمتغيرات هذه الدراسة ،واشتركت في استعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري وذالك لاعتماد في وصف المتغيرات المراد دراسته وتصوير النتائج التي يمكنا لوصول إليها ، وذالك من خلال تحديد (المفهوم ،العوامل والمعايير.....)

المطلب الأول : الدراسات السابقة

1- الدراسة الأولى : د مفيد ذنون يونس . أ مساعد عدنان دهام أحمد " أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم "

بحث من رسالة الماجستير في الاقتصاد بعنوان تأثير الفساد في النمو الاقتصادي لسنوات مختارة بكلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل –العراق- 2010

وتهدف هذه الدراسة التعرف على تأثير الفساد في النمو الاقتصادي واهتم البحث باستقصاء تأثير الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات بالتطبيق على جميع دول العا لم التي توافرت عنها البيانات اللازمة للإجراء التحليل الكمي ، وذالك بهدف ضمان وجود تباين واسع في مستويات الفساد و نوع المؤسسات بين دول التي تمت دراسة حالتها بما يضمن الحصول على نتائج أكثر مصداقية

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها :

إن وجود تأثير السالب ومعنوي للفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي ، ويعد الفساد المتغير الأكثر أهمية من بين المتغيرات الأخرى التي تضمنها الأنموذج المقدر في تفسير سلوك النمو الاقتصادي في الدول ذات المؤسسات السيئة مقارنة بالمتغيرات الأخرى ، على عكس الحال في الدول ذات المؤسسات الجيدة التي وجد أن التعليم هو المتغير الذي التأثير الأكبر في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن بين أهم التوصيات هي : توجيه عناية خاصة للاهتمام بالتعليم وزيادة تخصيصا ته في الموازنة العامة للدولة بهدف النهوض بمستواه بالنظر إلى الأهمية القصوى للتعليم في تحقيق تقدم في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي أفرزتها النتائج المتحصل عليها في جميع الدول ، ذالك أن التعليم يعد السلاح الفعال لمواجهة كل التحديات التي تعرقل مسيرة التنمية من فساد وجهل وتدن للكفاءة وعدم القدرة على تطبيق الأساليب العلمية الحديثة .

2- الدراسة الثانية : د حساني رقية ."الفساد الاقتصادي أبعاده وانعكاساته على النمو"

مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أنواع الفساد وأشكاله وأسباب الفساد الاقتصادي ومؤشرات الفساد عبر العالم وأثار الفساد على الاقتصاديات الوطنية وذالك من خلال اعتماد الباحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري واعتمد في دراسة مؤشرات و التقارير

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها :

أن أسباب تفشي ظاهرة الفساد ظاهرة الفساد بصورة أساسية هي غياب حكم القانون والقضاء المستقل ، عدم وجود الإعلام الحر وأخيرا الحالة الاقتصادية لأفراد المجتمع و الوازع الأخلاقي لديهم ، وعليه فمحاربة الفساد ستنطلق من معالجة المناحي السابقة بداء بالوقاية ثم العقوبة ، انتهاء بالعلاج ، وتم في هذا السياق اقتراح جملة من التوصيات :

تسهيل سبل وصول أفراد المجتمع إلي متخذين القرارات لعرض أرائهم والتقليل من السلطات التقديرية المتاحة لصناع القرار

جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها وليس منافسة المواطنين والقطاع الخاص .

تحسين وضعية موظفي القطاع العام بالدولة وتحسين نظم الأجر والتأمين والمعاشات

العمل على أن يكون الاختيار في تولي المناصب والترقيات على أساس الجدارة

تعبئة الرأي العام ضد الفساد بحيث يتولد لدى أفراد المجتمع حس لمحاربته

تفعيل دور الصحافة في الكشف الفساد على أن تلتزم هذه الأخيرة بنشر المعلومات الصحيحة والمؤكدة ومحاسبتها إذ لم تلتزم بذالك.

3– الدراسة الثالث : دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر مداخلة من إعداد .د. خليل عبد القادر– جامعة المدية

وتم التعرض في هذه المداخلة لظاهرة الفساد ، وتم استعراض تعريف وخصائص وأنواع ، وكذالك أسباب انتشار ظاهرة الفساد ، مع الإشارة لحالة الجزائر ، من خلال إعطاء بعض المؤشرات الدالة عليه ، لمعرفة مدى نجاح الجهود المحلية والدولية المبذولة للحد منه

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

1. ينتشر الفساد بغياب الشفافية والمسائلة ،وعدم ملائمة التشريعات

2 . تتعدد صور الفساد

3. عدم فعالية المكينزمات الجزائرية استناد للمرتبة غير المشرفة في مؤشر الفساد

وعليه تم الوصول إلى التوصيات التالية :

1. ضرورة المزيد من الدراسات حول أسباب الفساد وسبل الحد منه

2. ضبط الآليات وتدقيق الأنظمة وتوضيحها وتوزيع الصلاحيات

3. تطوير التعاون الدولي والجهوي في مكافحة الفساد

4 . توسيع الممارسات الديمقراطية ، بدعم الصحافة الحرة واستقلالية القضاء وإشراك المجتمع المدني ، و يبقى الفساد من أكبر تحديات العصر ،ويتطلب تضافر الجهود.

الدراسة الرابعة :Hassan Ayaydın* Nuri Baltac

Corruption, the banking sector, the stock market development: Commission Dataanalysis

Hassan AyaydınTo

* Nuri BaltacıWithToAss. Professor at the University of Jomushan, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jomushan 0.29100, TurkeyWith Ass. Professor at the University of Jomushan, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jomushan 0.29100, Turkey

كانت الدراسة بعنوان " الفساد، القطاع المصرفي، وسوق الأسهم التنمية: لجنة تحليل البيانات "

والغاية الأساسية لهذه الدراسة دراسة العلاقة بين الفساد والعوامل المالية ودراسة آثاره على النظام المالي حيث جذبت العديد من الباحثين في السنوات الأخيرة. تتناول هذه الدراسة دور التنمية الفساد والقطاع المصرفي على سوق الأسهم تنمية باستخدام بيانات من 42 لوحة الاقتصاديات الناشئة للفترة 1996 إلى 2011. وتشير النتائج التي تم الوصول إليها تشير إلى وجود علاقة سلبية بين مستوى الفساد وتحسين النظام المالي. ونلاحظ وجود علاقة إيجابية بين البنوك تنمية القطاع وتطوير سوق الأسهم في بلدان الأسواق الناشئة.

الدراسة الخامسة : Hossein Heshmati Molaee

ECONOMIC APPROACHES OF CORRUPTION

IN BANKING SYSTEM

(CASE STUDY: I.R.of IRAN)

Hossein Heshmati Molaee

والدراسة بعنوان " المنهج الاقتصادي للفساد في النظام المصرفي (دراسة حالة إيران) "

والغاية الأساسية لهذه الدراسة معرفة أنواع الفساد في القطاعي المصرفي لدولة إيران، ومنظوره من ناحية القانونية وحالة الفساد في الحسابات المصرفية ،وتشير النتائج التي تم الوصول إليها ،لمكافحة الفساد لابد من زيادة دخل الشعوب في كميات كافية ،وأيضا اختيار الأشخاص المؤهلين و الأكفاء لتسير النظام المصرفي وجعل الخدمات المصرفية الكترونية التي يمكن أن تكون فعالة لتحديد المخالفات المصرفية.

المطلب الثاني : تقيم الدراسات السابقة

بعد عرض ملخص دراسات السابقة سنحاول في هذا الجزء عرض تقييم عام حول هذه الدراسات

1. الدراسة الأولى : تبين أن هذه الدراسة احتوة على متغير الفساد الأقتصادي وركزت على الأول هو مؤشر الفساد هو مؤشر مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية ، والثانية هي مؤشر السيطرة على الفساد الذي يصدر عن البنك الدولي ، حيث أن دراسة (د مفيد ذنون يونس وأ. عدنان دهام أحمد) اعتمد على التحليل الكمي ودراسة مؤشرات الفساد عكس دراستنا التي تم استخدام منهج الحصائي الوصفي,

2. الدراسة الثانية :تبين أن هذه الدراسة احتوت على متغير الفساد الاقتصادي وركزت على أشكال وأسباب الفساد الاقتصادي ودراسة مؤشرات الفساد عبر العالم وذالك بارتكازها على منظمات دولية، ما أدى إلى وجود اختلاف بين البحثين من خلال المنهج المستخدم في الدراسة الميدانية حيث أن دراسة (د.حساني رقية) لم تستخدم دراسة ميدانية واستخدمة المنهج النظري الوصفي

3. الدراسة الثالث : بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على متغيرا لفساد الاقتصادي وركزت دراستها على دراسة واقع الفساد في الجزائر ، مما أدى لمحاولة إسقاط الدراسة الحالية على بلد واحد للتحكم بمتغيرات الدراسة حيث أن دراسة (د. خليل عبد القادر) واستخدمت دراسة تقيمية لميكانيزمات الحد من الفساد في الجزائر عكس دراستنا التي تم استخدام منهج البيانات الإحصائية الكلية

4 .الدراسة الرابعة : بالرغم من أن هذه الدراسة احتوه على متغير الفساد في القطاع المصرفي واستهدفة الدراسة ، دراسة علاقة (Hassan Ayaydın* Nuri Balta)بين الفساد والعوامل المالية،ما أدى لمحاولة إسقاط الدراسة الحالية على دولة واحدة للتحكم بمتغيرات الدراسة ، حيث إن دراسة

قامت بدراسة العلاقة بين الفساد و العوامل المالية ودراسة أثاره على النظام المالي

5. الدراسة الخامسة : بالرغم من أن هذه الدراسة احتوة على متغير الفساد في النظام المصرفي واستهدفة دراسة حالة إيران ، ما أدى لمحاولة إسقاط الدراسة الحالية على دولة واحدة للتحكم بمتغيرات) قامت بدراسة حالة لدولة إيران أما دراستنا دراسة حيث أن دراسة (Hossein Heshmati Molaee

قامة على دراسة وصفية احصائية .

خلاصة الفصل :

من خلال ما جاء في هذا الفصل يمكن ذكر أهم النتائج :

وجود الفساد الاقتصادي في القطاع العام و الخاص على حد سواء ، و في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعاً في المجتمعات النامية، لما تتسم به من خصائص معينة تجعلها أكثر سهولة لجني الريع منها أكثر من غيرها كضعف الرقابة والمؤسسات ونحو ذلك تعدد صور الفساد واختلافها من بلد لأخر،

أن أسباب تفشي ظاهرة الفساد بصورة أساسية هي غياب حكم القانون والقضاء المستقل ، و بغياب الشفافية و المسائلة ، وعدم ملائمة التشريعات ، عدم وجود الإعلام الحر وأخيرا الحالة الاقتصادية لأفراد المجتمع والوازع الديني والأخلاقي لديهم ، والآثار الاقتصادية الكلية التي يحدثها الفساد التي تتمثل في إعاقة النمو الاقتصادي ,

تمهيد :

بعد ان تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم المتعلقة بمفاهيم الفساد المالي وأسباب الفساد المالي في القطاع المصرفي و تأثيره على الإقتصاد ، وكذالك تعرفنا على النمو الإقتصادي ومختلف مفاهيمه .

سنحاول في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذالك بإجراء الدراسة إحصائية لتأثير الفساد على النمو الاقتصادي محاولين إبرازا لجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا .

ولإلمام أكثر بالجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل دراسة إحصائية وبيانية لتأثير الفساد على النمو الأقتصادي من خلال جداول إحصائية للفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر وتمثيلها بمنحنيات وأعمدة بيانية وتحليلها ومناقشتها ،لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

- المبحث الأول : دراسة إحصائية لتأثير الفساد على النمو الاقتصادي

- المبحث الثاني : حوكمت المؤسسات المصرفية كآلية للحد من الفساد المالي

المبحث الأول : دراسة إحصائية لتأثير الفساد على النمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى جمع مؤشرات الفساد للجزائر من حيث درجة الفساد وترتيب الجزائر عالميا من حيث الفساد و النمو الاقتصادي ، أما فيما يتعلق بالمطلب الثاني سنتطرق إلى تحليل ومناقشة تأثير الفساد على النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : دراسة إحصائية للفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر

ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع وهي كالأتي :

الفرع الأول : مؤشر الفساد للجزائر

تتمثل دراستنا في مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية ، والذي تم اختياره على أساس توفر و وجود بعض البيانات و المعطيات حوله .

مؤشر الفساد :

منذ العام 1995 والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصارً(CPI) يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بانه إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من اجل المصلحة الشخصية.

في عام 2003 المسح غطى 133 بلد، وفي 2007 كان 180 بلد.

الدرجة الأعلى -10- تعني الاقل فساداً والاقل-1- للأكثر فساداً في نظام من عشر نقاط.

والجدول التالي يمثل درجة الفساد في الجزائر في السنوات التالية :

جدول رقم (2.1) جدول مؤشر الفساد للجزائر

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
درجة الفساد 10-1	2.3	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	__	2.9	__

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية

يوضح الجدول الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية مؤشرها العالمي التي مقرها برلين ،ضمن مؤشر تنازلي من عشر نقاط ليعطي صورة عن مدى الشفافية ومحاربة الفساد في دول العالم، ويتم تصنيف الدول بدرجات تتراوح بين صفر و 10 بحيث يشير حصول دولة ما على 10 درجات إلى سلامة البلد وخلوها من الفساد بينما يشير الحصول على درجة منخفضة إلى تفشي الفساد والرشاوى والمحسوبية بشكل كبير في البلد صاحب تلك المرتبة ،

وتشير نتائج مؤشر الفساد على أن درجة الفساد في الجزائر منذ سنة 2003 إلى غاية 2005 كانت مستقرة نوعا ما على 2.3 و2.7 و 2.8 في كل من سنة 2003 و2004 و2005 على الترتيب ، إلى غاية 2006 أين شهدت تحسن طفيف بدرجة 3.1 وبقيت على نفس الدرجة في كل من سنة 2007 و 2008 بدرجة 3.0 و 3.2 و في سنة 2010 شهدت تراجع ولو بشكل طفيف إلى 2.9 .

شكل رقم (2.1) أعمدة بيانية تمثل درجة الفساد لفترة (2003-2011)

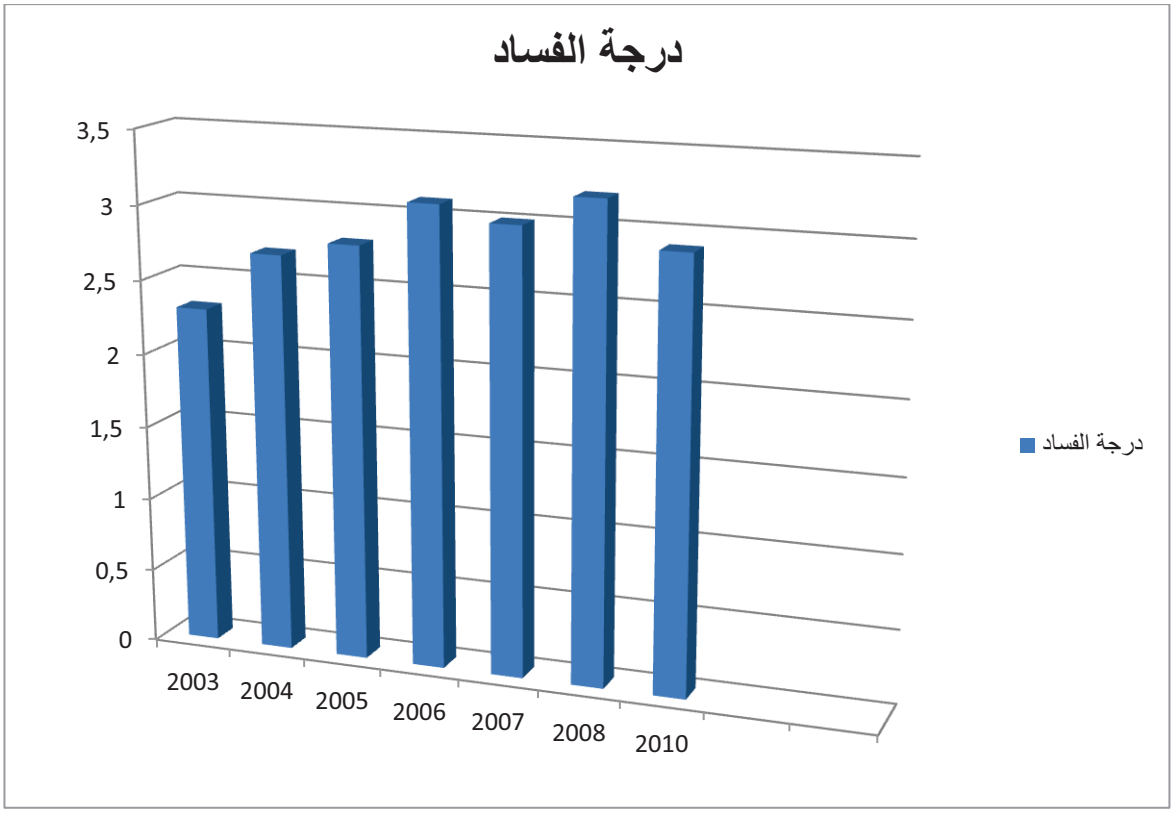

من خلال الأعمدة البيانية لمؤشر درجة الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية، نلاحظ أن هناك تفشي الفساد بشكل كبير منذ سنة 2003 ، حيث لم يكن تحسن ملحوظ في درجة الفساد وهذا ما يفسر عدم وجود إراد قوية للدولة وواقعية لمكافحة الفساد .

الفرع الثاني : ترتيب مؤشر الفساد للجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية :

جدول رقم (2.2) جدول ترتيب مؤشر الفساد للجزائر عالميا

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب	88	___	97	84	99	92	111	105	112	105	94	100
الدول التي شملها المؤشر	133	___	159	163	180	180	179	178	183	176	177	177

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المنظمة الشفافية الدولية

ويوضح الجدول التقارير الصادر عن المنظمة غير الحكومية 'شفافية دولية' لمؤشر الدول الأكثر فسادا في العالم، الذي تعده المنظمة حول الرشوة والفساد في العالم ،وكان تصنيف الجزائر منذ سنة 2003 على غاية 2014 في ذيل الترتيب ، وأكدت المنظمة غير الحكومية على حاجة المؤسسات العامة إلى الالتزام بمزيد من الشفافية، وتوسيع نطاق المساءلة للمسئولين، وقالت هوغيت لابيل، رئيس مجلس إدارة منظمة شفافية الدولية: "لا بد للحكومات من تضمين إجراءات مكافحة الفساد عند صنع القرارات

العامة.،وأن هناك أولويات في هذا المجال، مثل صياغة قواعد أفضل بخصوص الحشد والتمويل السياسي، والتزام المزيد من الشفافية حيال الإنفاق العام والصفقات العامة، وتوسيع نطاق مساءلة الهيئات العامة أمام الشعوب ."وأضافت لابيل قائلة" :بعد عام من التركيز على الفساد، نتوقع من الحكومات اتخاذ مواقف أكثر صرامة في مواجهة سوء استغلال السلطة، فنتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 تثبت أن المجتمعات ما زالت تتكبد تكلفة باهظة بسبب الفساد .[1]

[1] تقارير منظمة الشفافية الدولية

و قالت الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة في تقرير لها ، في بيان نشرته على موقعها إن هذه الرتب التي منحت إلى الجزائر كانت متوقعة ، بسبب "استمرار الكشف عن مزيد من الفضائح، وغياب إرادة حقيقية لدى الحكومة لمكافحة الظاهرة، والأخطر من ذلك أن وزراء حاليين وردت أسماؤهم أو متورطون في قضايا فساد يتمتعون بحصانة كلية من المتابعة"، وتابعت الهيئة "أن الجزائر

كانت محل ستة تحقيقات ودراسات قامت بها منظمات دولية ووصلت إلى نفس الاستنتاجات" أي استمرار الفساد. وأشار جيلالي حجاج رئيس الجمعية إلى أن تصنيف الجزائر بين 2003 و2014 في ذيل الترتيب، دليل على تعمم الفساد، بشكل يهدد أمن البلد، في وقت أن دولا حصلت قبل سنوات، على تنقيط أسوأ من الجزائر حققت تقدما كبيرا في مكافحة الفساد وأصبحت أحسن ترتيبا مقارنة بالجزائر ."

وبالرغم من أن السلطات الجزائرية اعترفت على لسان الكثير من المسؤولين، وفي مقدمتهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أن الفساد تغلغل داخل مؤسسات الدولة، إلا أن الإجراءات والقرارات المتخذة لم تغير في الوضع الشيء الكثير، وحتى لجنة مكافحة الفساد التي تم تعيينها، إلا أن أثرها لم يظهر في الميدان، ولا تزال حركتها محتشمة مقارنة بما هو منتظر منها، خاصة في ظل شكوك تلاحقها بخصوص قدرة أعضائها على مكافحة الفساد، وخاصة ذلك الذي يمس مسؤولين سابقين أو حاليين تولوا مسؤوليات سامية، واستغلوا مناصبهم من أجل نهب وتبذير المال العام وجمع ثروات طائلة .[1]

[1] تقارير الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة

شكل رقم (2.2) تمثيل البياني يمثل ترتيب مؤشر الفساد للجزائر عالميا

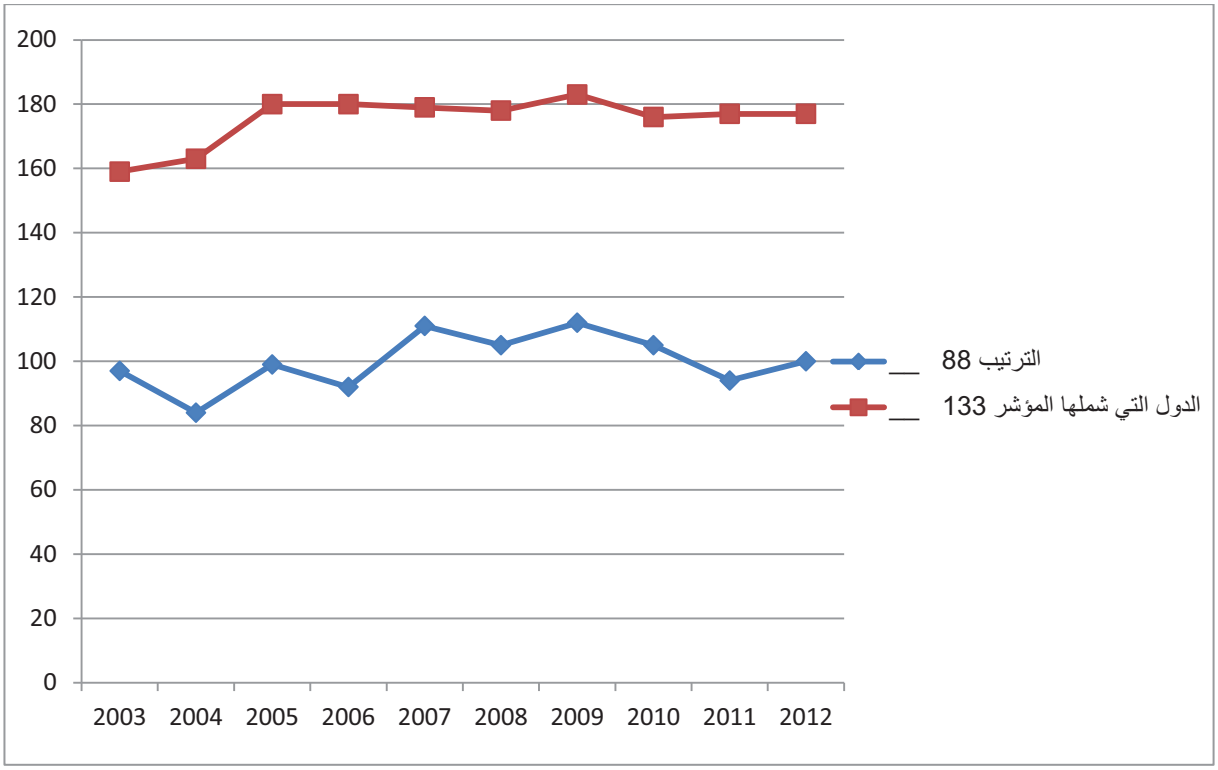

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الجزائر تواجدت في معظم السنوات في ذيل الترتيب حيث أن أحسن ترتيب كان سنة 2003 في المرتب 88 وأسوء ترتيب كان سنة2011 في المرتب 111 ، حيث نلاحظ أن نسبة الفساد كانت مستقرة في فترة 2003 إلى2008 ،ولكنها شهدت ارتفاع كبير في سنوات الأخيرة أي الفترة ممتدة من 2009إلى غاية 2014 .

واعتبرت الجمعية الوطنية لحماية الثروة ومكافحة الفساد، في بيان تلقت ''الفجر'' نسخة منه، أن تراجع الجزائر إلى المرتبة 100 في مكافحة الفساد يعد مؤشرا سلبيا ومقلقا مع تجاهل السلطة الجزائرية للمعطيات الدولية وافتقارها للإرادة الحقيقية لمكافحة الفساد، من خلال إجراءات صارمة من أجل الإصلاح واحتواء بؤر الفساد، ما يحد من استغلال السلطة والنفوذ ويوقف إصرار قلة محتكرة للثروة وللمال العام ومقدارت الشعب الجزائري، كما أنها غير ملتزمة بالمواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر في مكافحة الفساد وعدم وجود هيئة حقيقية للمحاسبة والمساءلة لمرتكبي الفساد المالي والإداري.

كما ترى الجبهة أن تحقيق العدالة في الجزائر يتطلب محاسبة رموز الفساد والمفسدين ليس فقط لاسترجاع حقوق الدولة وأمواله، بل أيضا لتحقيق الردع العام والخاص بما يضمن الجانب الوقائي في هذا المجال، ومن هذا المنطلق يتوجب محاسبة الفاسدين مهما كانت صفتهم الوظيفية، بما يضمن تحقيق الغاية المرجوة من عملية مكافحة الفساد بالقضاء على هاته الظاهرة دون أن يفلت أي فاسد من العقاب الذي يستحقه.

الفرع الثالث : ترتيب الاقتصاد الجزائري عالميا

(2.3) جدول ترتيب الاقتصاد الجزائري عالميا

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب	81	99	95	_	_	110	100	79

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي

يوضح الجدول أن الجزائر لم تحتل مراتب مشرفة في التصنيف العالمي للنمو الاقتصادي ،حيث احتلة مرتبة 81 سنة 2007 وإرتفعة المرتبة إلى 99 بعد عام واحد ، و كانت اسوء مرتبة سنة 2012 في مرتبة 110، ليشهد بعد ذالك الاقتصاد الوطني قفز نوعية ويحتل المركز 79 سنة 2014 .

الشكل رقم (2.3) أعمدة بيانية تمثل ترتيب النمو الاقتصادي للجزائر عالميا

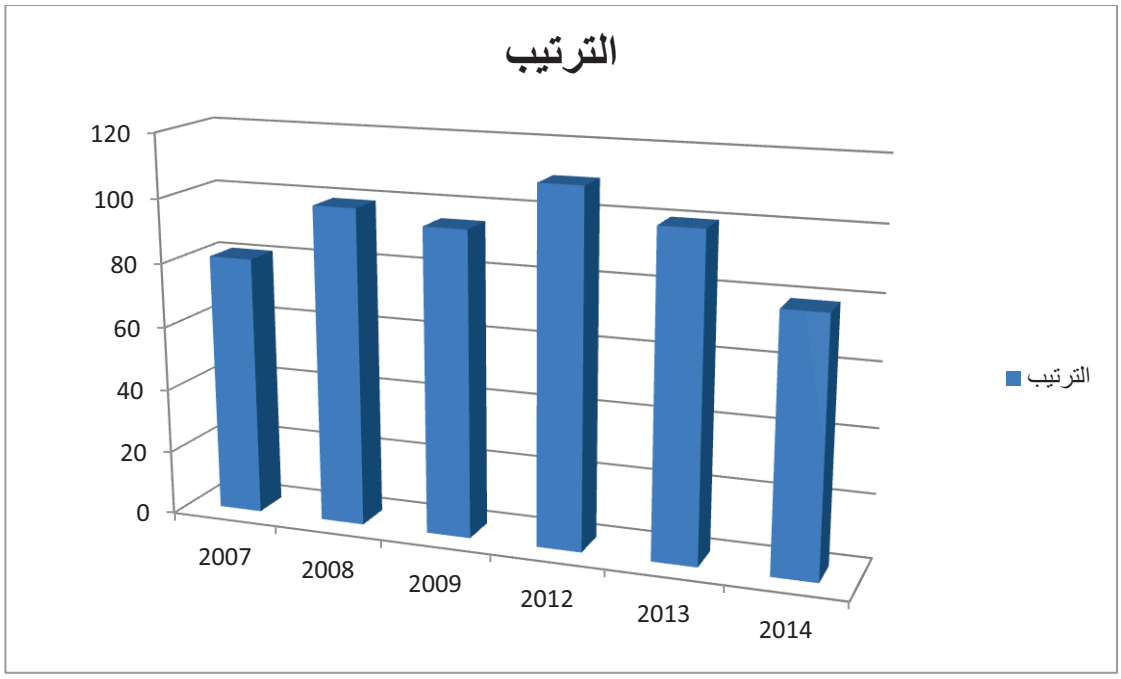

توضح الأعمدة البيانية أن النمو الاقتصادي في الجزائر لم يشهد تطور كبير ، حيث أنه منذ سنة 2007 كان يحتل المرتب 81 ،وبعد مدة 7 سنوات لم يشهد تحسن كبير في ترتيب ، حيث في سنة 2014 شهدت تحسن بمرتبتين في المرتب 79 ، وهذا مايفسر تطور البطيء للنمو الاقتصادي .

وكشف التقرير الذي يعد أبرز مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية في العالم، أن ترتيب الاقتصاد الجزائري تحسن بفضل "الوضعية الاقتصادية الكلية المتينة "ليقفز إلى المرتبة 79 مقابل المرتبة 100 في تقرير السنة الماضية (2014-2013)و110 في تقرير 2013-2012.

واستند هذا الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الاقتصادي الكلي والذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 11من بين 144 بلدا شملها المسح. كما احتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا من حيث حجم السوق.

وساهم أيضا في تحسين مرتبة الجزائر الأداء الجيد لقطاع التربية والتعليم وكذا الصحة لا سيما فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الفتاكة كالمالاريا وداء فقدان المناعة المكتسبة.

غير أن التقرير شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية، حيث جاءت الجزائر في المرتبة 133 من حيث وفرة الخدمات المالية و133 من حيث متانة البنوك و72 من حيث سهولة الحصول على القروض.

كما أوصى التقرير بمراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الجزائري وزيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية كشروط ضرورية لوضع البلاد في ''سكة تنمية أكثر استدامة.''

المطلب الثاني : تأثير الفساد على النمو الاقتصادي

الجدول رقم (2.4) جدول ترتيب الفساد والنمو الاقتصادي للجزائر عالميا

السنوات	2007	2008	2009	2012	2013	2014
ترتيب مؤشر الفساد	99	92	111	105	94	100
ترتيب النمو الاقتصادي	81	99	95	110	100	79

المصدر : من إعداد الطالب بإعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية ومجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي

ونلاحظ من جدول ترتيب مؤشر الفساد وترتيب النمو الاقتصادي ، أن للفساد كان تأثير كبير على النمو الاقتصادي ، حيث أن ترتيب كل من سنة 2007 و2008 بترتيب 99 -81 و92-99 على الترتيب ، وهو مايؤكد ذالك حيث أن أسوء ترتيب للنمو الاقتصادي سنة 2012 في مرتب 110 شهد كذالك أسوء ترتيب لمؤشر الفساد في مرتب 110 وهذا ما يفسر تأثير سالب للفساد على الاقتصادي الوطني .

الشكل رقم (2.4) منحنى بياني يمثل تأثير الفساد على النمو الاقتصادي

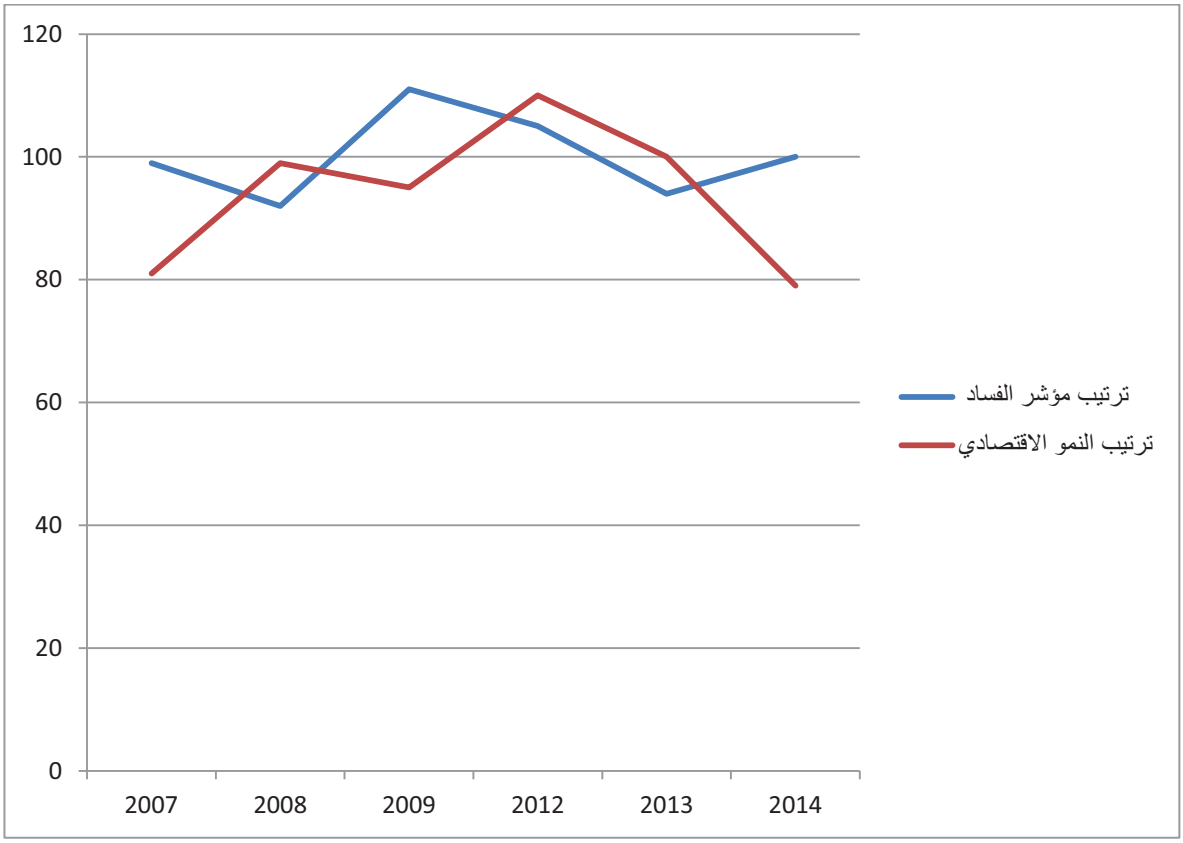

ويفسر المنحنى البياني التأثير الفساد على النمو الاقتصادي ، حيث نلاحظ أن منحنيي ترتيب مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي متقاربان حيث أن هناك تأثير سالب للفساد على النمو الاقتصادي .

حيث ذكر تقرير البنك العالمي حول مناخ الأعمال والاستثمار 2013 ، حيث تراجعت الجزائر في تصنيف البنك العالمي لمناخ الأعمال والاستثمار، لتحتل في آخر تقرير لهيئة "بروتون وودز" المرتبة 152 عالميا، مقابل الرتبة 150 في تقرير .2012 ويوضح التقرير أن الجزائر تأخرت في كافة المؤشرات، ما يطرح تساؤلات في وقت اعتمدت السلطات العمومية تدابير لتحسين موقعها في الترتيب الدولي. ولكن هذه الإجراءات تبين محدوديتها مع استفحال الفساد وطغيان البيروقراطية في التعاملات الإدارية.

وصنف التقرير الجزائر في المرتبة 156 في مؤشر إنشاء المؤسسات مقابل 155 في تقرير ,2012 كما تأخرت الجزائر إلى الرتبة 138 مقابل 137 في مؤشر منح رخص البناء، وتدنت إلى الرتبة 165 مقابل 161 في مجال الربط بالكهرباء، وظلت دون تغيير في المرتبة 172 بالنسبة لتحويل الملكية.

وتعطي التقارير الدولية الانطباع بأن البلاد تواجه جمودا ومقاومة للتغيير وترسيخ مقاربة الدولة الريعية المغلقة، وتظل كل المؤشرات تقريبا تحت خط المعايير المعمول بها دوليا، فبالنسبة لمؤشر حماية المستثمرين صنفت الجزائر في المرتبة 82 عالميا مقابل 79 سنة ,2012 كما جاءت الجزائر في المرتبة 170 مقابل 165 فيما يتعلق بالنظام الجبائي والضرائب و129 مقابل 128 في 2012 بالنسبة للتجارة العابرة للحدود، و126 مقابل 125 في مجال تنفيذ العقود، و62 مقابل 60 عام 2012 فيما يتعلق بتسوية عدم الملاءة أو القدرة على الدفع .

ونددت هيئة الأمم المتحدة على موقعها بالفساد معتبرة إياه ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان، فالفساد يقوض المؤسسات الديمقراطية ويبطئ النمو الاقتصادي ويسهم في الاضطراب الحكومي.
كما يضرب في أسس المؤسسات الديمقراطية بتشويهه العمليات الانتخابية، ما يحرف سيادة القانون عن مقاصدها ويؤدي إلى ظهور مستنقعات بيروقراطية لا بقاء لها إلا من خلال الرشى.

المبحث الثاني : حوكمة المؤسسات المصرفية كآلية للحد من الفساد المالي

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات ، حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمل المؤسسة ونموها، كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات.

ومنه تظهر جليا أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي كآلية للحد من الفساد المالي.

المطلب الأول : مفهوم حوكمة المؤسسات المصرفية :

الفرع الأول : مفهوم حوكمة المؤسسات المصرفية

يشمل نظام الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف المصرف، ومراعاة حقوق المستفدين، وحماية حقوق المودعين .وبازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي

أ . محددات حوكمة المؤسسات المصرفية :

1 . المحددات الداخلية:تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين، بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.وتشمل المحددات الداخلية:

1-1حملة الأسهم:يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف.

1-2مجلس الإدارة:وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.

1-3الإدارة التنفيذية:لا بد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف، كما أنه تعليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.

4.1المراجعين الداخليين:أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

2 . المحددات الخارجية:وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف، وتضم :

2-1الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي:يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمرا هاما وحيويا، هذا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي .[1]

2-دور العامة:إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثيرا أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء المصرف، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي

- **المودعين**:يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.
- **شبكة الآمان وصندوق تأمين الودائع**:يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الآمان (نظام التأمين الضمني – نظام التأمين الصريح).
- **وسائل الإعلام**:يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام.
- **شركات التصنيف والتقييم الائتماني**:تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافرالمعلومات لصغار المستثمرين ومن تم فان توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.

الفرع الثاني : أهمية الحوكمة في المؤسسات المصرفية :

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، ولكن أيضا يؤثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينها، فيما (Marché interbancaire) يعرف بسوق ما بين المصارف وحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله ومجودته، مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن تم الاستقرار الاقتصادي .ومن أهم مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف نجد :

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن تم الدول.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن تم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الرأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- الشفافية والدقة والوضوح والتراهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار.
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح المجتمع[1]

[1] د. أمال عياري ,أ. أبوبكر خوالد , مداخلة بعنوان " تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر –", الملتقى الوطني حول :" حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري" جامعة محمد خيضر – بسكرة – يومي 6-7ماي 2012 ص8

الفرع الثالث : تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية

إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي يجب أن يمر عبر طريقين، الأول تقوده البنوك المركزية باعتبارها المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي، والأخر هو المصارف ذاا لأن غياب الحوكمة يعني الفوضى والانهيار .

1-دور البنك المركزي في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة : تلعب المصارف المركزية دورا أساسيا في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول

المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري .

وللبنك المركزي دور أساسي في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية :

- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.
- إن المصارف تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كونها مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير .
- نتيجة لتعرض المصارف لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فان وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لها.
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في المصارف ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال المصرف، تدار بشكل سليم، وان لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.
- يجب أن نعترف بأنه ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال المصرف.
- هناك أيضا المخاطر المتمثلة بتعيين أعضاء مجلس إدارة يطلق عليهم) شبه مستقلين (وهذا ما يعطي انطباعا خاطئ للحوكمة المؤسسية .

[1] نفس المرجع السابق ص 10

2 _ تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف وفق لجنة بازل:

لا يملك من يريد تناول موضوع الحوكمة في المصارف، خاصة من جانب مبادئها، إلا التطرق للتقارير التي أصدرتها لجنة بازل عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة 1998 وسنة 1999 ، والتي أصدرت نسخة معدلة عنهما عام 2005 ، ثم في شهر فيفري سنة 2006أصدرت نسخة جديدة ومحدثة وعلى أساسها فان مبادئ الحوكمة في المصارف تتمثل في :

- **المبدأ الأو**ل : ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال المصرف.
- **المبدأ الثاني** : ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وعلى قيمه.
- **المبدأ الثالث** : ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.
- **المبدأ الرابع** : على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته.
- **المبدأ الخامس** :ينبغي على المجلس والإدارة العليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.
- **المبدأ السادس**:على المصرف ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة.
- **المبدأ السابع**:ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف.
- **المبدأ الثامن** :ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة[1].

[1] نفس مرجع سابق ص 11 -12

المطلب الثاني : واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية

رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية مند نشأتها، إلا أنها لازالت تعاني من جملة من النقائص والسلبيات التي تحد من فعالية تلك الإصلاحات، و تحول بينها وبين تحقيق الأهداف المرجوة منها، مما يقتضي ضرورة تبني مبادئ الحوكمة والعمل بها من أجل الارتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، وعليه سنحاول في هذا المحور التعرض لأهم الظروف أو الأسباب التي تدفع السلطات الجزائرية إلى الإسراع في تبني مبادئ الحوكمة المصرفية وكذلك الجهود المبذولة في سبيل ذلك.

الفرع الأول : أزمة البنوك الخاصة في الجزائر وضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة

منذ سنة 1990 شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي، بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق جودة الخدمات المصرفية وخلق منافسة بين المصارف، ومن بين أهم المصارف التي ظهرت في هذه الفترة، نجد" بنك الخليفة "و"البنك

لكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها، مما ، "(BCIA)*التجاري والصناعي الجزائري أدى بهذه البنوك للوقوع في أزمات مالية هزت القطاع المصرفي الجزائري.

–الفرع الثاني : أزمة بنك الخليفة:

إن مشكلة هذا البنك هي نتاج للعديد من الأسباب، أهمها فتح الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي، وكان ذلك حال بنك الخليفة الذي تأسس سنة 1998 من قبل صاحبه السيد"خليفة لعروسي"وهو صيدلي، وعلى

أساس المغامرة قدم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية لم يكن المودعين الجزائريين ليحصلوا عليها، مثل معدلات الفائدة العالية على الودائع تعادل ضعف مرتب (Cartes d'achats) لأجل، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض، بطاقات الشراء الزبون.....الخ، وهذا كله بغرض جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، كما قدم هذا البنك عروضا خاصة ومغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي، وحسب ما أشارت إليه اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها المتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، فان أهم سبب لأزمة بنك الخليفة هو سوء الحوكمة من قبل بنك الجزائر، والتي تجلت من خلال :

- عدم احترام الإجراءات المحاسبية للبنك.
- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.

- المراجعة الغير منتظمة لملفات التوطين.
- غياب المتابعة والرقابة.
- عدم احترام قواعد الحذر.

وقد واجه بنك الخليفة وضعية صعبة فيما يتعلق بحركة الودائع والوضعية المحاسبية وبالتالي عدم القدرة على سداد مستحقات الزبائن، لهذا

قامت السلطات بعد اتخاذ قرار تصفية البنك بالعديد من الإجراءات لغرض ضمان حقوق المودعين، حيث قامت شركة ضمان الودائع (société de garantie des dépôts) بتقدير تعويضات بقيمة 600.000 دج لجميع المودعين، وهو ما لم يكن كافيا، مما اضطر مصفي البنك إلى تطهير الحسابات وبيع أصول البنك.

الفرع الثالث : أزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) : نفس الشيء حدث مع هذا البنك الذي تم اعتماده سنة 1988 من طرف بنك الجزائر .وفي إطار برنامج الرقابة الشاملة الذي قام به بنك الجزائر سنة 2001 على مستوى هذا البنك، وجد المفتشون العديد من التجاوزات

للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي من بينها :

- عدم احترام التسيير الجيد للمهنة، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة .
- عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر.
- عدم وجود احتياطي إجباري
- تجاوزات لقوانين الصرف.

كل هذه الأمور وغيرها أدت إلى فقدان البنك التجاري والصناعي الجزائري للسيولة وعدم قدرته على تعويضها، مما جعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته نحو المودعين، لذا قررت اللجنة المصرفية في2003/08/31 سحب الترخيص من هذا البنك .[1]

[1] نفس المرجع السابق ص 13- 14

المطلب الثالث : أليات الحد من الفساد : الحلول المقترحة

تسعى الكثير من الدول لمواجهة الأخطار المترتبة عن الفساد على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية ، الإجتماعية والسياسية ولن يكون الحل هنا بعيدا عن معرفة سبب وأصل المشكلة الفساد ، لا بد من أخذ كافة الإجراءات والبحث عن الحلول ، الممكنة لمكافحة الفساد أولا ، و يمكن تقديم بعض حلول مكافحته كخطوة أساسية لمحاربة الفساد المالي في النقاط التالية:

- العمل على نشر الوعي بقواعد الحوكمة المصرفية والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها إلى حيز التنفيذ.
- يجب أن يكون للبنك المركزي دورا هاما في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال:

أ-تشجيع البنوك على تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة الصادرة عن لجنة بازل وذلك باستخدام مختلف الوسائل.

ب-تطوير الدور الإشرافي والرقابي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر الحديثة في ظل الاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة.

ج-إعداد وتنفيذ برامج تكوين وتدريب في مجال الحوكمة على مستوى البنك المركزي وذلك من خلال تأهيل الكادر البشري.

د-التزام البنك المركزي بنشر وضعيته الشهرية، وهذا ما يقتضيه التنفيذ السليم لمبادئ الحوكمة.

هـ-تنصيب خلية على مستوى البنك المركزي وذلك للتنبؤ المبكر بحدوث الأزمات المالية والمصرفية، كما يجب أن تضطلع هذه الخلية بكشف حالات الفساد المالي والإداري في البنوك والحيلولة دون ذلك.

- يجب أن تعمل مختلف البنوك أيضا على إرساء قواعد الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال:

.أ-الإسراع في تطبيق جميع بنود اتفاقية بازل2

ب-الإسراع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك كأداة للإفصاح والشفافية.

ج-تأهيل الكادر البشري وتكوينه في مجال الحوكمة المصرفية.

د-العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى كل بنك، وتكون هذه اللجان تحت إشراف البنك المركزي.

- توفير بيئة محلية لدعم الحوكمة في المؤسسات المصرفية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال:

أ-التعاون بين كل من القطاع الحكومي والقطاع المصرفي والقطاع الخاص والأفراد والشركات المختلفة.

ب-تفعيل دور السوق المالي وربطه بالقطاع المصرفي وذلك لحاجتهما الماسة لتطبيق مبادئ الحوكمة.

ج-إصدار وضبط القوانين والتشريعات الكفيلة بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المصرفية، والمحاربة لكافة مظاهر الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي وكافة القطاعات الأخرى .[1]

[1] نفس المرجع السابق ص 18

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للفصل التطبيقي ، يمكن أن نلخص أن أسباب تفشي ظاهرة الفساد بصورة أساسية هي غياب حكم القانون والقضاء المستقل، عدم وجود الإعلام الحر، وأخيرا الحالة الاقتصادية لأفراد المجتمع ، وعليه فمحاربة الفساد ستنطلق من معالجة المناحي السابقة بدءا بالوقاية ثم العقوبة، انتهاء بالعلاج، ويمكن في هذا السياق أن نقترح جملة من التدابير في هذا المجال، هي :

1. تسهيل سبل وصول أفراد المجتمع إلي متخذين القرارات لعرض أرائهم والتقليل من السلطات التقديرية المتاحة لصناع القرار .
2. جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها وليس منافسة المواطنين والقطاع الخاص .
3. تحسين وضعية موظفي القطاع العام بالدولة وتحسين نظم الأجر والتأمين والمعاشات
4- العمل على ان يكون الاختيار في تولي المناصب والترقيات على أساس الجدارة
5. تعبئة الرأي العام ضد الفساد بحيث يتولد لدى أفراد المجتمع حس لمحاربته

الخاتمة

الخاتمة

إن المتتبع لمشكلة الفساد في القطاع المالي والمصرفي، يلاحظ أن أشكاله، ودوافعه وطرق الوقاية منه تكاد لا تختلف عن معالجة ظاهرة الفساد بوجه عام، فرغم ما قيل وما نشر عن الفساد المصرفي والجهود المعلنة التي تبدلها الجهات الرسمية واللاحكومية، فان التقارير الوطنية والدولية باتت تؤكد أن معدلات جرائم الفساد وممارسته في تزايد مستمر في العديد من أقطار العالم، وخاصة دول العالم الثالث ومنها أقطارنا العربية والإسلامية، ويكشف التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشرات متفاوتة للفساد في معظم دول العالم ، وعلى الرغم من الاختلاف القائم بين المتخصصين في ما يتعلق بمفهوم الفساد الاقتصادي وطرائق رصده وقياسه ، ومدى تأثيره في النمو الاقتصادي، فإنه يظل من أبرز أعراض الخلل التي تصيب مؤسسات الدولة، وتعوق السير الطبيعي للاقتصادات الوطنية، لهذا من البديهي أن نجد الدول النامية في مقدمة التقارير والمؤشرات الدولية من حيث ارتفاع نسبة الفساد .

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

1. يعد الفساد المالي من أخطر أنواع الفساد، وهو ظاهرة لاتختص بإقليم معين بذاته أو مرتبط بدولة دون أخرى فهو ظاهرة عالمية تواجه الكثير من دول العالم المتقدمة والنامية ،وتتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتتباين درجة انتشارها من دولة إلى أخرى .

2 . ينتشر الفساد بسرعة ويشمل مختلف القطاعات و المستويات ، وهذه المظاهر بكل حيثياتها تنخر في اقتصاديات الدول وتؤثر سلبا على قيم وعادات وأخلاقيات المجتمع وتقود إلى اضطرابات اجتماعية مما يؤثر على تقدم الدول وتطورها .

3 . تتنوع الاسباب المؤدية إلى بروز ظاهرة الفساد المالي وتفشيها داخل اقتصاديات الدول من حيث تفشي البيروقراطية ، وغياب الحرية ، ودور الدولة الرقابي ،بالإضافة إلى غياب التشريعات و الأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه .

4 . يميل الفساد إلى تشويه تخصيص المنافع الاقتصادية فيبدي الذين يملكون (عن طريق الرشاوي) على الذين لايملكون، ويقضي إلى أقل إنصافا للدخل .

5 . وجود الفساد في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعاً في المجتمعات النامية، لما تتسم به من خصائص معينة تجعلها أكثر سهولة لجني الريع منها أكثر من غيرها كضعف الرقابة والمؤسسات ونحو ذلك .

6 . يؤدي انتشار الفساد في الاقتصاد إلى النمو المتباطئ للاقتصاد، حيث تشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان الى التناسب العكسي بين مستوى الفساد و النمو الاقتصادي .

7 . ينتشر الفساد بغياب الشفافية والمسائلة، وعدم ملائمة التشريعات .

8 . عدم فعالية الميكانزميات الجزائرية استنادا للمرتبة غير المشرفة في مؤشر الفساد .

التوصيات :

1 . جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها وليس منافسة المواطنين والقطاع الخاص .

2 . ضرورة المزيد من الدارسات حول أسباب الفساد وسبل الحد منه .

3 . ظبط الآليات وتدقيق الأنظمة وتوضيحيا وتوزيع الصلاحيات .

4 . تطوير التعاون الدولي والجهوي في مكافحة الفساد.

5 . إن تدني الرواتب والأجور الخاصة بالعاملين في أجهزة الدولة في كثير من بلدان العالم وبالذات في الدول النامية هي دعوة الفساد.

6 . جعل الدور الاساسي للحوكمة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها .

7 . تحسين وضعية موظفي القطاع العام بالدولة وتحسين نظم الأجر و التأمين والمعاشات .

8. تفعيل دور الصحافة في الكشف الفساد على ان تلتزم هذه الأخيرة بنشر المعلومات الصحيحة والمؤكدة ومحاسبتها إذ لم تلتزم بذالك .

9 . تعبئة الرأي العام ضد الفساد بحيث يتولد لدى أفراد المجتمع حس لمحاربته .

ويبقى الفساد من أكبر تحديات العصر ،ويتطلب تضافر الجهود .

قائمة المراجع

1. المصادر و المراجع بالغة العربية :

أ . الكتب :

1- أ. د هاشم الثمري د ايثار الفتلي , الفساد الايداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية , دار اليازوري للنشر و التوزيع , الاردن – عمان , ص 15 , 2001.

ب . المذكرات والاطروحة :

1 -كبداني سيدي أحمد،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- 2013 ص17 18

2-وعيل ميلود , المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها, اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتور في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر 3 – 2014 ص 10

3. ط. حمادي خديجة " علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية " مذكرة [1] مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصدية .جامعة الجزائر ص2 -2009

4. د . مفيد ذنون يونس و ,أ عدنان دهام أحمد " أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم " بحث مستل من رسالة الماجستير في الإقتصاد والموسمة " تأثير الفساد في النمو الإقتصادي لسنوات مختارة . كلية الادارة والإقتصاد – جامعة الموصل ص3 – 2010

5 . د حساني رقية ."الفساد الاقتصادي أبعاده وانعكاساته على النمو" مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة

تقارير وملتقيات الوطنية :

1- د بن رجم محمد خميسي , أ حليمي حكيمة , ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الاداري , جامعة محمد خيضر – بسكرة , 2012.

2- أ.مزاولي محمد، إستراتجية مكافحة الفساد في النظام المصرفي الجزائري ، دراسة بالمركز الجامعي بشارص4

المراجع

3 . د. أمال عياري ,أ. أبوبكر خوالد , مداخلة بعنوان " تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر –", الملتقى الوطني حول :" حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري" جامعة محمد خيضر – بسكرة – يومي 6-7ماي 2012 ص8

4 . دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر مداخلة من إعداد .د. خليل عبد القادر- جامعة المدية

5 . تقارير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي

6. تقارير منظمة الشفافية الدولية

8. تقارير الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة

9. تقرير البنك العالمي حول مناخ الاعمال والاستثمار

المصادر بالغة الأجنبية :

1. :Hassan Ayaydın* Nuri Baltac

Corruption, the banking sector, the stock market development: CommissionData analysis
Hassan AyaydınTo* Nuri BaltacıWithTo
Ass. Professor at the University of Jomushan, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jomushan 0.29100, TurkeyWith
Ass. Professor at the University of Jomushan, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jomushan 0.29100, Turkey

2. : Hossein Heshmati Molaee

ECONOMIC APPROACHES OF CORRUPTION

IN BANKING SYSTEM

(CASE STUDY: I.R.of IRAN) Hossein Heshmati Molaee

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	ترتيب مؤشر الفساد	55
2	إحصائية مؤشر الفساد للدول	56
3	مؤشر الشفافية العالمي	57

قائمة الملاحق

ترتيب مؤشر الفساد

ترتيب الدول حسب الدول الاقل فساداً:

تقدير درجات الفساد في مختلف دول العالم نشرتها منظمة الشفافية العالمية																
الترتيب	الدولة	فهرس							الترتيب	الدولة	فهرس						
2008		2008 [1]	2007 [2]	2006 [3]	2005 [4]	2004 [5]	2003	2002	2008		2008 [1]	2007 [2]	2006 [3]	2005 [4]	2004 [5]	2003	2002
1	الدنمارك	9.3	9.4	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	85	مدغشقر	3.4	3.2	3.1	2.8	3.1	2.6	1.7
1	نيوزيلندا	9.3	9.4	9.6	9.6	9.5	9.5	9.4	85	الجبل الأسود	3.4	3.3					
1	السويد	9.3	9.3	9.2	9.2	9.3	9.3	9.0	85	بنما	3.4	3.2	3.1	3.5	3.7	3.4	3.0
4	سنغافورة	9.2	9.3	9.3	9.2	9.4	9.4	9.4	85	السنغال	3.4	3.6	3.3	3.2	3.0	3.2	3.1
5	فنلندا	9.0	9.4	9.6	9.6	9.7	9.7	9.9	85	صربيا [6]	3.4	3.4	3.0	2.8	2.7	2.3	
5	سويسرا	9.0	9.0	9.1	9.1	8.8	8.5	8.4	92	الجزائر	3.2	3.0	3.1	2.8	2.7	2.6	
7	آيسلندا	8.9	9.2	9.6	9.7	9.6	9.4	9.2	92	اتحاد البوسنة والهرسك	3.2	3.3	2.9	2.9	3.1	3.3	
7	هولندا	8.9	9.0	8.7	8.6	8.9	9.0	8.8	92	ليسوتو	3.2	3.3	3.2	3.4			
9	أستراليا	8.7	8.6	8.7	8.8	8.8	8.6	8.5	92	سريلانكا	3.2	3.2	3.1	3.2	3.5	3.4	3.7
9	كندا	8.7	8.7	8.5	8.4	8.7	9.0	8.9	96	بنين	3.1	2.7	2.5	2.9	3.2		
11	لوكسمبورغ	8.3	8.4	8.6	8.5	8.7	9.0	8.7	96	الغابون	3.1	3.3	3.0	2.9	3.3		
12	النمسا	8.1	8.1	8.6	8.7	8.0	7.8	7.8	96	غواتيمالا	3.1	2.8	2.6	2.5	2.2	2.4	2.5
12	هونغ كونغ	8.1	8.3	8.3	8.3	8.0	8.2	7.9	96	جامايكا	3.1	3.3	3.7	3.6	3.3	3.8	4.0
14	ألمانيا	7.9	7.8	8.0	8.2	7.7	7.3	7.4	96	كيريباتي	3.1	3.3	3.7				
14	النرويج	7.9	8.7	8.8	8.9	8.8	8.5	8.6	96	مالي	3.1	2.7	2.8	2.9	3.2	3.0	
16	جمهورية أيرلندا	7.7	7.5	7.4	7.4	7.5	6.9	7.5	102		3.0	2.9	2.7	2.5	2.2	2.3	2.2
16	المملكة المتحدة	7.7	8.4	8.6	8.6	8.6	8.7	8.3									
18	بلجيكا	7.3	7.1	7.3	7.4	7.6	7.1	6.6									

18	اليابان	7.3	7.5	7.6	7.3	7.0	7.1	7.1
18	الولايات المتحدة (الأراضي الأمريكية)	7.3	7.2	7.3	7.6	7.5	7.7	7.6
21	سانت لوسيا	7.1	6.8					
22	باربادوس	7.0	6.9	6.7	6.9			
23	تشيلي	6.9	7.0	7.3	7.3	7.4	7.5	7.5
23	فرنسا	6.9	7.3	7.4	7.5	6.9	6.3	6.7
23	الأوروغواي	6.9	6.7	6.4	5.9	5.5	5.1	5.1
26	سلوفينيا	6.7	6.6	6.4	6.1	5.9	6.0	5.2
27	إستونيا	6.6	6.5	6.7	6.4	5.5	5.6	5.6
28	قطر	6.5	6.0	6.0	5.9	5.6		
28	سانت فنسنت والجرينادين	6.5	6.1					
28	إسبانيا	6.5	6.7	6.8	7.0	6.9	7.1	7.0
31	قبرص (جمهورية قبرص)	6.4	5.3	5.6	5.7	5.4	6.1	
32	البرتغال	6.1	6.5	6.6	6.5	6.6	6.3	6.3
33	دومينيكا	6.0	5.6	4.5	3.0	2.9	3.3	3.2
33	إسرائيل	6.0	6.1	5.9	6.3	6.4	7.0	7.3
35	الإمارات	5.9	5.7	6.2	6.2	6.1	5.2	
36	بوتسوانا	5.8	5.4	5.6	5.9	6.0	5.7	6.4
36		5.8	5.8	6.4	6.4			

102	بوليفيا	3.0	2.9							
102	جيبوتي									
102	جمهورية الدومينيكان	3.0	3.0	2.8	3.0	2.9	3.3	3.5		
102	لبنان	3.0	3.0	3.6	3.1	2.7	3.0			
102	منغوليا	3.0	3.0	2.8	3.0	3.0				
102	رواندا	3.0	2.8	2.5	3.1					
102	تنزانيا	3.0	3.2	2.9	2.9	2.8	2.5	2.7		
109	الأرجنتين	2.9	2.9	2.9	2.8	2.5	2.5	2.8		
109	أرمينيا	2.9	3.0	2.9	2.9	3.1	3.0			
109	بليز	2.9	3.0	3.5	3.7	3.8	4.5			
109	مولدوفا	2.9	2.8	3.2	2.9	2.3	2.4	2.1		
109	جزر سليمان	2.9	2.8							
109	فانواتو	2.9	3.1							
115	مصر	2.8	2.9	3.3	3.4	3.2	3.3	3.4		
115	مالاوي	2.8	2.7	2.7	2.8	2.8	2.8	2.9		
115	جزر المالديف	2.8	3.3							
115	موريتانيا	2.8	2.6	3.1						
115	النيجر	2.8	2.6	2.3	2.4	2.2				
115	زامبيا	2.8	2.6	2.6	2.6	2.6	2.5	2.6		
121	نيبال	2.7	2.5	2.5	2.5	2.8				
121	نيجيريا	2.7	2.2	2.2	1.9	1.6	1.4	1.6		

	مالطا									
36	بورتوريكو	5.8								
39	تايوان	5.7	5.7	5.9	5.9	5.6	5.7	5.6		
40	كوريا الجنوبية	5.6	5.1	5.1	5.0	4.5	4.3	4.5		
41	موريشيوس	5.5	4.7	5.1	4.2	4.1	4.4	4.5		
41	سلطنة عمان	5.5	4.7	5.4	6.3	6.1	6.3			
43	البحرين	5.4	5.0	5.7	5.8	5.8	6.1			
43	ماكاو	5.4	5.7	6.6						
45	بوتان	5.4	5.0							
45	التشيك	5.2	5.2	4.8	4.3	4.2	3.9	3.7		
47	الرأس الأخضر	5.1	4.9							
47	كوستاريكا	5.1	5.0	4.1	4.2	4.9	4.3	4.5		
47	المجر	5.1	5.3	5.2	5.0	4.8	4.8	4.9		
47	الأردن	5.1	4.7	5.3	5.7	5.3	4.6	4.5		
47	ماليزيا	5.1	5.1	5.0	5.1	5.0	5.2	4.9		
52	لاتفيا	5.0	4.8	4.7	4.2	4.0	3.8	3.7		
52	سلوفاكيا	5.0	4.9	6.4	6.1	4.0	3.7	3.7		
54	جنوب أفريقيا	4.9	5.1	4.6	4.5	4.6	4.4	4.8		
55	إيطاليا	4.8	5.2	6.2	6.2	5.2				
55	سيشل	4.8	4.5	3.6	4.0	4.4				
57	اليونان	4.7	4.6	4.4	4.3	4.3	4.3	4.2		

121	ساو توميه وبرينسيب	2.7	2.7							
121	توغو	2.7	2.3	2.4						
121	فيتنام	2.7	2.6	2.6	2.6	2.6	2.4	2.4		
126	إريتريا	2.6	2.8	2.9	2.6	2.6				
126	إثيوبيا	2.6	2.4	2.4	2.2	2.3	2.5	3.5		
126	غويانا	2.6	2.6	2.5	2.5					
126	هندوراس	2.6	2.5	2.5	2.6	2.3	2.3	2.7		
126	إندونيسيا	2.6	2.3	2.4	2.2	2.0	1.9	1.9		
126	ليبيا	2.6	2.5	2.7	2.5	2.5	2.1			
126	موزمبيق	2.6	2.8	2.8	2.8	2.8	2.7			
126	أوغندا	2.6	2.8	2.7	2.5	2.6	2.2	2.1		
134	جزر القمر	2.5	2.6							
134	نيكاراجوا	2.5	2.6	2.6	2.6	2.7	2.6	2.5		
134	باكستان	2.5	2.4	2.2	2.1	2.1	2.5	2.6		
134	أوكرانيا	2.5	2.7	2.8	2.6	2.2	2.3	2.4		
138	ليبيريا	2.4	2.1		2.2					
138	باراغواي	2.4	2.4	2.6	2.1	1.9	1.6	1.7		
138	تونغا	2.4	1.7							
2.3	2.4	2.3	2.2	1.8	2.1	2.2				
2.3	2.5	2.7	2.9	2.9	3.0					

إحصائية مؤشر الفساد للدول :

في هذه القائمة هي حسب الترتيب الابجدي للدول، *لكن الترتيب هو بالأبجدية الإنجليزية وليس العربية*:

الدولة أو الإقليم	إحصائية 2001		إحصائية 2002		إحصائية 2003		إحصائية 2005		إحصائية 2006[3]		إحصائية 2007[2]	
	فهرس	الترتيب	فهرس	الترتيب	فهرس	الترتيب	فهرس	الترتيب	فهرس	الترتيب	فهرس	الترتيب
أفغانستان	–	–	–	–	–	–	2.5	117/159	–	–	1.8	172/180
ألبانيا	–	–	2.5	81/102	2.5	92/133	2.4	126/159	2.6	111/163	2.9	105/180
الجزائر	–	–	–	–	2.6	88/133	2.8	97/159	3.1	84/163	3.0	99/180
أنغولا	–	–	1.7	98/102	1.8	124/133	2.0	151/159	2.2	142/163	2.2	147/180
الأرجنتين	3.5	57/91	2.8	70/102	2.5	92/133	2.8	97/159	2.9	93/163	2.9	105/180
أرمينيا	–	–	–	–	3.0	78/133	2.9	88/159	2.9	93/163	3.0	99/180
أستراليا	8.5	11/91	8.6	11/102	8.8	8/133	8.8	9/159	8.7	9/163	8.6	11/180
النمسا	7.8	15/91	7.8	15/102	8.0	14/133	8.7	10/159	8.6	11/163	8.1	15/180
أذربيجان	2.0	84/91	2.0	95/102	1.8	124/133	2.2	137/159	2.4	130/163	2.1	150/180
البحرين	–	–	–	–	6.1	27/133	5.8	36/159	5.7	36/163	5.0	46/180
بنغلاديش	0.4	91/91	1.2	102/102	1.3	133/133	1.7	158/159	2.0	156/163	2.0	162/180
باربادوس	–	–	–	–	–	–	6.9	24/159	6.7	24/163	6.9	23/180
بيلاروسيا	–	–	4.8	36/102	4.2	53/133	2.6	107/159	2.1	151/163	2.1	150/180
بلجيكا	6.6	24/91	7.1	20/102	7.6	17/133	7.4	19/159	7.3	20/163	7.1	21/180
بليز	–	–	–	–	4.5	46/133	3.7	62/159	3.5	66/163	3.0	99/180
بنين	–	–	–	–	–	–	2.9	88/159	2.5	121/163	2.7	118/180
بوتان	–	–	–	–	–	–	–	–	6.0	32/163	5.0	46/180
بوليفيا	2.0	84/91	2.2	89/102	2.3	106/133	2.5	117/159	2.7	105/163	2.9	105/180
اتحاد البوسنة	–	–	–	–	3.3	70/133	2.9	88/159	2.9	93/163	3.3	84/180

والهرسك											
بوتسوانا	6.0	26/91	6.4	24/102	5.7	30/133	5.9	32/159	5.6	37/163	38/180
البرازيل	4.0	46/91	4.0	45/102	3.9	54/133	3.7	62/159	3.3	70/163	72/180
بلغاريا	3.9	47/91	4.0	45/102	3.9	54/133	4.0	55/159	4.0	57/163	64/180
بوركينا فاسو	–	–	–	–	–	–	3.4	70/159	3.2	79/163	105/180
بورما	–	–	–	–	1.6	129/133	1.8	155/159	1.9	160/163	179/180
بوروندي	–	–	–	–	–	–	2.3	130/159	2.4	130/163	131/180
كمبوديا	–	–	–	–	–	–	2.3	130/159	2.1	151/163	162/180
الكاميرون	2.0	84/91	2.2	89/102	1.8	124/133	2.2	137/159	2.3	138/163	138/180
كندا	8.9	7/91	9.0	7/102	8.7	11/133	8.4	14/159	8.5	14/163	9/180
الرأس الأخضر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	49/180
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	–	–	–	–	–	2.4	130/163	162/180
تشاد	–	–	–	–	–	–	1.7	158/159	2.0	156/163	172/180
تشيلي	7.5	18/91	7.5	17/102	7.4	20/133	7.3	21/159	7.3	20/163	22/180
الصين	3.5	57/91	3.5	59/102	3.4	66/133	3.2	78/159	3.3	70/163	72/180
جمهورية الصينتايوان	5.9	27/91	5.6	29/102	5.7	30/133	5.9	32/159	5.9	34/163	34/180
كولومبيا	3.8	50/91	3.6	57/102	3.7	59/133	4.0	55/159	3.9	59/163	68/180
جزر القمر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	123/180
كوستاريكا	4.5	40/91	4.5	40/102	4.3	50/133	4.2	51/159	4.1	55/163	46/180
ساحل العاج	–	–	–	–	2.1	118/133	1.9	152/159	2.1	151/163	150/180
كرواتيا	3.9	47/91	3.8	51/102	3.7	59/133	3.4	70/159	3.4	69/163	64/180
كوبا	–	–	–	–	4.6	43/133	3.8	59/159	3.5	66/163	61/180
قبرص	–	–	–	–	6.1	27/133	5.7	37/159	5.6	37/163	39/180
التشيك	3.9	47/91	3.7	52/102	3.9	54/133	4.3	47/159	4.8	46/163	41/180
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	–	–	–	–	2.1	144/159	2.0	156/163	168/180

الدنمارك	9.5	2/91	9.5	2/102	9.5	3/133	9.5	4/159	9.5	4/163	9.4	1/180
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2.9	105/180
دومينيكا	–	–	–	–	–	–	–	–	4.5	53/163	5.6	37/180
جمهورية الدومينيكان	–	–	–	–	–	70/133	3.3	85/159	3.0	99/163	3.0	99/180
الإكوادور	2.3	79/91	2.2	89/102	2.2	113/133	2.3	138/159	2.3	138/163	2.1	150/180
مصر	3.6	54/91	3.4	62/102	3.3	70/133	3.4	70/159	3.3	70/163	2.9	105/180
السلفادور	3.6	54/91	3.4	62/102	3.7	59/133	4.2	51/159	4.0	57/163	4.0	67/180
غينيا الاستوائية	–	–	–	–	–	–	1.9	152/159	2.1	151/163	1.9	168/180
إريتريا	–	–	–	–	–	–	2.6	107/159	2.9	93/163	2.8	111/180
إستونيا	5.6	28/91	5.6	29/102	5.5	33/133	6.4	27/159	6.7	24/163	6.5	28/180
إثيوبيا	–	–	3.5	59/102	2.5	92/133	2.2	137/159	2.4	130/163	2.4	138/180
فيجي	–	–	–	–	–	–	4.0	55/159	–	–	–	–
فنلندا	9.9	1/91	9.7	1/102	9.7	1/133	9.6	2/159	9.6	1/163	9.4	1/180
فرنسا	6.7	23/91	6.3	25/102	6.9	23/133	7.5	18/159	7.4	18/163	7.3	19/180
الغابون	–	–	–	–	–	–	2.9	88/159	3.0	90/163	3.3	84/180
غامبيا	–	–	–	–	2.5	92/133	2.7	103/159	2.5	121/163	2.3	143/180
جورجيا	–	–	2.4	85/102	1.8	124/133	2.3	130/159	2.8	99/163	3.4	79/180
ألمانيا	7.4	20/91	7.3	18/102	7.7	16/133	8.2	16/159	8.0	16/163	7.8	16/180
غانا	3.4	59/91	3.9	50/102	3.3	70/133	3.5	65/159	3.3	70/163	3.7	69/180
اليونان	4.2	42/91	4.2	44/102	4.3	50/133	4.3	47/159	4.4	54/163	4.6	56/180
غرينادا	–	–	–	–	–	–	–	–	3.5	66/163	3.4	79/180
غواتيمالا	2.9	65/91	2.5	81/102	2.4	100/133	2.5	117/159	2.6	111/163	2.8	111/180
غينيا	–	–	–	–	–	–	–	–	1.9	160/163	1.9	168/180
غينيا بيساو	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2.2	147/180
غويانا	–	–	–	–	–	–	2.5	117/159	2.5	121/163	2.6	123/180
هايتي	–	–	2.2	89/102	1.5	131/133	1.8	155/159	1.8	163/163	1.6	177/180
	2.7	71/91	2.7	71/102	2.3	106/13	2.6	107/15	2.5	121/16	2.5	131/18

هندوراس						3		9		3		0
هونغ كونغ	7.9	14/91	8.2	14/102	8.0	14/133	8.3	15/159	8.3	15/163	8.3	14/180
المجر	5.3	31/91	4.9	33/102	4.8	40/133	5.0	40/159	5.2	41/163	5.3	39/180
آيسلندا	9.2	4/91	9.4	4/102	9.6	2/133	9.7	1/159	9.6	1/163	9.2	6/180
الهند	2.7	71/91	2.7	71/102	2.8	83/133	2.9	88/159	3.3	70/163	3.5	72/180
إندونيسيا	1.9	88/91	1.9	96/102	1.9	122/133	2.2	137/159	2.4	130/163	2.3	143/180
إيران	–	–	–	–	3.0	78/133	2.9	88/159	2.7	105/163	2.5	131/180
العراق	–	–	–	–	2.2	113/133	2.2	137/159	1.9	160/163	1.5	178/180
جمهورية أيرلندا	7.5	18/91	6.9	23/102	7.5	18/133	7.4	19/159	7.4	18/163	7.5	17/180
إسرائيل	7.6	16/91	7.3	18/102	7.0	21/133	6.3	28/159	5.9	34/163	6.1	30/180
إيطاليا	5.5	29/91	5.2	31/102	5.3	35/133	5.0	40/159	4.9	45/163	5.2	41/180
جامايكا	–	–	4.0	45/102	3.8	57/133	3.6	64/159	3.7	61/163	3.3	84/180
اليابان	7.1	21/91	7.1	20/102	7.0	21/133	7.3	21/159	7.6	17/163	7.5	17/180
الأردن	4.9	37/91	4.5	40/102	4.6	43/133	5.7	37/159	5.3	40/163	4.7	53/180
كازاخستان	2.7	71/91	2.3	88/102	2.4	100/133	2.6	107/159	2.6	111/163	2.1	150/180
كينيا	2.0	84/91	1.9	96/102	1.9	122/133	2.1	144/159	2.2	142/163	2.1	150/180
كيريباتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3.3	84/180
الكويت	–	–	–	–	5.3	35/133	4.7	45/159	4.8	46/163	4.3	60/180
قرغيزستان	–	–	–	–	2.1	118/133	2.3	130/159	–	–	2.1	150/180
لاوس	–	–	–	–	–	–	3.3	77/159	2.6	111/163	1.9	168/180
لاتفيا	3.4	59/91	3.7	52/102	3.8	57/133	4.2	51/159	4.7	49/163	4.8	51/180
لبنان	–	–	–	–	3.0	78/133	3.1	83/159	3.6	63/163	3.0	99/180
ليسوتو	–	–	–	–	–	–	3.4	70/159	3.2	79/163	3.3	84/180
ليبيريا	–	–	–	–	–	–	2.2	137/159	–	–	2.1	150/180
ليبيا	–	–	–	–	2.1	118/133	2.5	117/159	2.7	105/163	2.5	131/180
ليتوانيا	4.8	38/91	4.8	36/102	4.7	41/133	4.8	44/159	4.8	46/163	4.8	51/180
لوكسمبورغ	8.7	9/91	9.0	7/102	8.7	11/133	8.5	13/159	8.6	11/163	8.4	12/180
ماكاو	–	–	–	–	–	–	–	–	6.6	26/163	5.7	34/180
جمهورية	–	–	–	–	2.3	106/133	2.7	103/159	2.7	105/163	3.3	84/180

مقدونيا											
مدغشقر	–	–	1.7	98/102	2.6	88/133	2.8	97/159	3.1	84/163	3.2	94/180
مالاوي	3.2	61/91	2.9	68/102	2.8	83/133	2.8	97/159	2.7	105/163	2.7	118/180
ماليزيا	5.0	36/91	4.9	33/102	5.2	37/133	5.1	39/159	5.0	44/163	5.1	43/180
جزر المالديف	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3.3	84/180
مالي	–	–	–	–	–	78/133	3.0	88/159	2.8	99/163	2.7	118/180
مالطا	–	–	–	–	–	–	–	25/159	6.4	28/163	5.8	33/180
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	3.1	84/163	2.6	123/180
موريشيوس	4.5	40/91	4.5	40/102	4.4	48/133	4.2	51/159	5.1	42/163	4.7	53/180
المكسيك	3.7	51/91	3.6	57/102	3.6	64/133	3.5	65/159	3.3	70/163	3.5	72/180
مولدوفا	3.1	63/91	2.1	93/102	2.4	100/133	2.9	88/159	3.2	79/163	2.8	111/180
منغوليا	–	–	–	–	–	–	3.0	85/159	2.8	99/163	3.0	99/180
الجبل الأسود	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3.3	84/180
المغرب	–	–	3.7	52/102	3.3	70/133	3.2	78/159	3.2	79/163	3.5	72/180
موزمبيق	–	–	–	–	2.7	86/133	2.8	97/159	2.8	99/163	2.8	111/180
ناميبيا	5.4	30/91	5.7	28/102	4.7	41/133	4.3	47/159	4.1	55/163	4.5	57/180
نيبال	–	–	–	–	–	–	2.5	117/159	2.5	121/163	2.5	131/180
هولندا	8.8	8/91	9.0	7/102	8.9	7/133	8.6	11/159	8.7	9/163	9.0	7/180
نيكاراجوا	9.4	3/91	9.5	2/102	9.5	3/133	9.6	2/159	9.6	1/163	9.4	1/180
نيوزيلندا	2.4	77/91	2.5	81/102	2.6	88/133	2.6	107/159	2.6	111/163	2.6	123/180
النيجر	–	–	–	–	–	–	2.4	126/159	2.3	138/163	2.6	123/180
نيجيريا	1.0	90/91	1.6	101/102	1.4	132/133	1.9	152/159	2.2	142/163	2.2	147/180
النرويج	8.6	10/91	8.5	12/102	8.8	8/133	8.9	8/159	8.8	8/163	8.7	9/180
سلطنة عمان	–	–	–	–	6.3	26/133	6.3	28/159	5.4	39/163	4.7	53/180
باكستان	2.3	79/91	2.6	77/102	2.5	92/133	2.1	144/159	2.2	142/163	2.4	138/180
فلسطين	–	–	–	–	3.0	78/133	2.6	107/159	–	–	–	–

بنما	3.7	51/91	3.0	67/102	3.4	66/133	3.5	65/159	3.1	84/163	94/180
بابوا غينيا الجديدة	–	–	–	–	2.1	118/133	2.3	130/159	2.4	130/163	162/180
باراجواي	–	–	1.7	98/102	1.6	129/133	2.1	144/159	2.6	111/163	138/180
البيرو	4.1	44/91	4.0	45/102	3.7	59/133	3.5	65/159	3.3	70/163	72/180
الفلبين	2.9	65/91	2.6	77/102	2.5	92/133	2.5	117/159	2.5	121/163	131/180
بولندا	4.1	44/91	4.0	45/102	3.6	64/133	3.4	70/159	3.7	61/163	61/180
البرتغال	6.3	25/91	6.3	25/102	6.6	25/133	6.5	26/159	6.6	26/163	28/180
قطر	–	–	–	–	5.6	32/133	5.9	32/159	6.0	32/163	32/180
جمهورية الكونغو	–	–	–	–	2.2	113/133	2.3	130/159	2.2	142/163	150/180
رومانيا	2.8	69/91	2.6	77/102	2.8	83/133	3.0	85/159	3.1	84/163	69/180
روسيا	2.3	79/91	2.7	71/102	2.7	86/133	2.4	126/159	2.5	121/163	143/180
رواندا	–	–	–	–	–	–	3.1	83/159	2.5	121/163	111/180
سانت لوسيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	24/180
سانت فنسنت والجرينادين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	30/180
ساموا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	57/180
ساو توميه وبرينسيب	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	118/180
السعودية	–	–	–	–	4.5	46/133	3.4	70/159	3.3	70/163	79/180
السنغال	2.9	65/91	3.1	66/102	3.2	76/133	3.2	78/159	3.3	70/163	71/180
صربيا	–	–	–	–	–	–	–	–	3.0	90/163	79/180
صربيا والجبلالأسود	–	–	–	–	2.3	106/133	2.8	97/159	–	–	–
سيشل	–	–	–	–	–	–	4.0	55/159	3.6	63/163	57/180
سيراليون	–	–	–	–	2.2	113/133	2.4	126/159	2.2	142/163	150/180
سنغافورة	9.2	4/91	9.3	5/102	9.4	5/133	9.4	5/159	9.4	5/163	4/180
سلوفاكيا	–	–	–	–	3.7	59/133	4.3	47/159	4.7	49/163	49/180
سلوفينيا	5.2	34/91	6.0	27/102	5.9	29/133	6.1	31/159	6.4	28/163	27/180
جزر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	111/18

سليمان												0
الصومال	–	–	–	–	–	144/159	2.1	–	–	–	–	179/180
جنوب أفريقيا	4.8	38/91	4.8	36/102	4.4	48/133	4.5	46/159	4.6	51/163	5.1	43/180
كوريا الجنوبية	4.2	42/91	4.5	40/102	4.3	50/133	5.0	40/159	5.1	42/163	5.1	43/180
إسبانيا	7.0	22/91	7.1	20/102	6.9	23/133	7.0	23/159	6.8	23/163	6.7	25/180
سريلانكا	–	–	3.7	52/102	3.4	66/133	3.2	78/159	3.1	84/163	3.2	94/180
السودان	–	–	–	–	2.3	106/133	2.1	144/159	2.0	156/163	1.8	172/180
سورينام	–	–	–	–	–	–	3.2	78/159	3.0	90/163	3.5	72/180
سوازيلاند	–	–	–	–	–	–	2.7	103/159	2.5	121/163	3.3	84/180
السويد	9.0	6/91	9.3	5/102	9.3	6/133	9.2	6/159	9.2	6/163	9.3	4/180
سويسرا	8.4	12/91	8.5	12/102	8.8	8/133	9.1	7/159	9.1	7/163	9.0	7/180
سوريا	–	–	–	–	3.4	66/133	3.4	70/159	2.9	93/163	2.4	138/180
طاجيكستان	–	–	–	–	1.8	124/133	2.1	144/159	2.2	142/163	2.1	150/180
تنزانيا	2.2	82/91	2.7	71/102	2.5	92/133	2.9	88/159	2.9	93/163	3.2	94/180
تايلاند	3.2	61/91	3.2	64/102	3.3	70/133	3.8	59/159	3.6	63/163	3.3	84/180
تيمور الشرقية	–	–	–	–	–	–	–	–	2.6	111/163	2.6	123/180
توجو	–	–	–	–	–	–	–	–	2.4	130/163	2.3	143/180
تونجا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1.7	175/180
ترينيداد وتوباغو	–	–	–	–	4.6	43/133	3.8	59/159	3.2	79/163	3.4	79/180
تونس	5.3	31/91	4.8	36/102	4.9	39/133	4.9	43/159	4.6	51/163	4.2	61/180
تركيا	3.6	54/91	3.2	64/102	3.1	77/133	3.5	65/159	3.8	60/163	4.1	64/180
تركمانستان	–	–	–	–	–	–	1.8	155/159	2.2	142/163	2.0	162/180
أوغندا	1.9	88/91	2.1	93/102	2.2	113/133	2.5	117/159	2.7	105/163	2.8	111/180
أوكرانيا	2.1	83/91	2.4	85/102	2.3	106/133	2.6	107/159	2.8	99/163	2.7	118/180
الإمارات العربية المتحدة	–	–	–	–	5.2	37/133	6.2	30/159	6.2	31/163	5.7	34/180
المملكة المتحدة	8.3	13/91	8.7	10/102	8.7	11/133	8.6	11/159	8.6	11/163	8.4	12/180

الولايات المتحدة	7.6	16/91	7.7	16/102	7.5	18/133	7.6	17/159	7.3	20/163	7.2	20/180
اوروغواي	5.1	35/91	5.1	32/102	5.5	33/133	5.9	32/159	6.4	28/163	6.7	25/180
اوزباكستان	2.7	71/91	2.9	68/102	2.4	100/133	2.2	137/159	2.1	151/163	1.7	175/180
فانواتو	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3.1	98/180
فنزويلا	2.8	69/91	2.5	81/102	2.4	100/133	2.3	130/159	2.3	138/163	2.0	162/180
فيتنام	2.6	75/91	2.4	85/102	2.4	100/133	2.6	107/159	2.6	111/163	2.6	123/180
اليمن	2.9	65/91	2.7	71/102	2.6	88/133	2.7	103/159	2.6	111/163	2.5	131/180
زامبيا	2.6	75/91	2.6	77/102	2.5	92/133	2.6	107/159	2.6	111/163	2.6	123/180
زيمبابوي	2.9	65/91	2.7	71/102	2.3	106/133	2.6	107/159	2.4	130/163	2.1	150/180

مؤشر الشفافية العالمي

الدولة	المرتبة	الدرجة
سنغافورة – نيوزلندا - الدنمارك	الأولى	9.3
فلندا - السويد	الرابعة	9.2
كندا	السادسة	8.9
هولندا	السابعة	8.8
استراليا - سويسرا	الثامنة	8.7
النرويج	العاشرة	8.6
ايسلندا - لوكسمبورغ	الحادية عشرة	8.5
هونغ كونغ	الثالثة عشرة	8.4
ايرلندا	الرابعة عشرة	8.0
النمسا - ألمانيا	الخامسة عشرة	7.9
اليابان - بربادوس	السابعة عشرة	7.8
قطر	التاسعة عشرة	7.7
بريطانيا	العشرون	7.6

مؤشر الشفافية العالمي – الدول الخليجية والعربية

الدولة		المرتبة
قطر	19	الدرجة 7.7
الإمارات	28	6.3
سلطنة عمان	41	5.3
البحرين	48	4.9
السعودية - الأردن	50	4.7
الكويت	54	4.5
تونس	59	4.3
المغرب	85	3.4
مصر	98	3.1
الجزائر	105	2.9
سوريا - لبنان	127	2.5
ليبيا - اليمن	146	2.2
السودان	172	1.6

الإهـداء	I
الشكر.....	II
ملخص الدراسة.....	III
قائمة المحتويات.....	IV
قائمة الجداول.....	V
قائمة الأشكال.....	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة.....	أ
الفصل الأول:الجانب النظري لدراسة.....	05
تمهيد.....	06
المبحث الأول:الأدبيات النظرية	07
المطلب الأول:الإطار المفاهيمي للفساد المالي.....	07
الفرع الأول: مفهوم الفساد.....	07
الفرع الثاني: مفهوم الفساد المالي.....	08
المطلب الثاني: الفساد المالي في القطاع المصرفي.....	09
الفرع الأول: أسباب الفساد المالي في القطاع المصرفي ودوافعه.....	09
الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للفساد المصرفي.....	10
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي	10
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....	11
الفرع الثاني: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.....	11
الفرع الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي.....	13
الفرع الرابع : تأثير الفساد على النمو الاقتصادي.....	18
المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية	21
المطلب الأول:عرض الدراسات السابقة.....	21
المطلب الثاني:تقييم دراسات السابقة.....	25
خلاصة الفصل.....	26
الفصل الثاني:الجانب التطبيقي لدراسة.....	27
تمهيد.....	28
المبحث الأول:درلسة إحصائية لتأثير الفساد على النمو الاقتصادي.....	29
المطلب الأول: دراسة إحصائية للفساد المالي والنمو الاقتصادي للجزائر	29
الفرع الأول:مؤشر الفساد للجزائر	29

الفرع الثاني: ترتيب مؤشر الفساد للجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية.....	32
الفرع الثالث: ترتيب الاقتصاد الجزائري عالميا.....	35
المطلب الثاني :تأثير الفساد على النمو الاقتصادي.....	37
المبحث الثاني: حوكمة المؤسسات المصرفية كآلية للحد من الفساد المالي.....	40
المطلب الأول:مفهوم حوكمة المؤسسات المصرفية.....	40
الفرع الأول: مفهوم حوكمة المؤسسات المصرفية.....	40
الفرع الثاني: أهمية الحوكمة في المؤسسات المصرفية.....	41
الفرع الثالث: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية.....	42
المطلب الثاني: واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية.....	44
الفرع الأول : أزمة البنوك الخاصة في الجزائر وضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة	44
الفرع الثاني: أزمة بنك الخليفة.....	44
الفرع الثالث: أزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA).....	45
المطلب الثالث: أليات الحد من الفساد (الحلول المقترحة).....	46
خلاصة الفصل.....	47
الخاتمة.....	48
المراجع.....	51
الملاحق.....	54
الفهرس.....	58